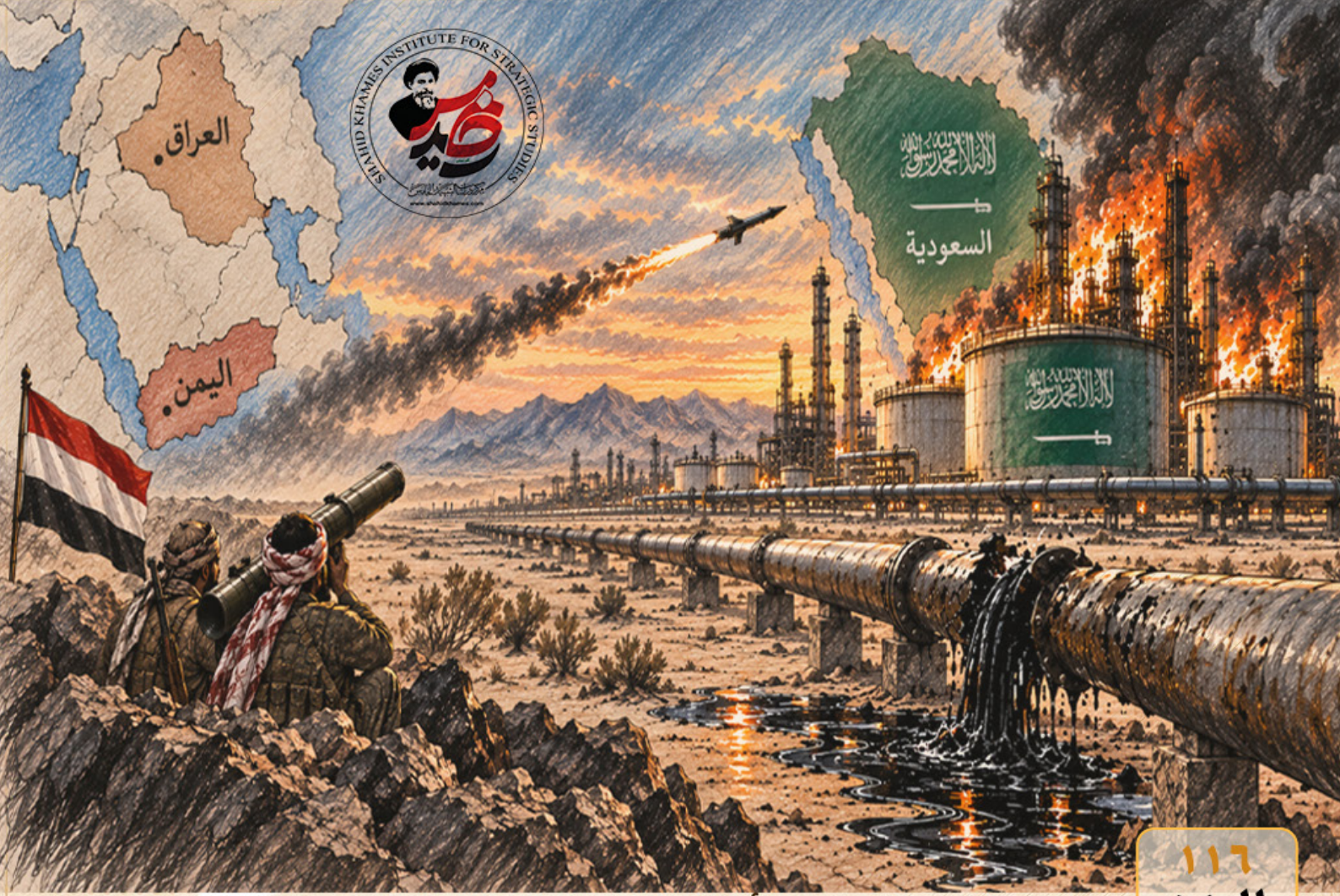




١١٦
 العدد

مجلة أسبوعية تحليلية



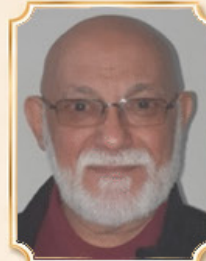
جليل ابراهيم غضبان الزبيدي
 رئيس تحرير صحيفة النبأ العراقية



علي فيصل عبدالواحد
 اقتصادي ومدرّب معتمد



ناجي الغزي
 باحث سياسي واقتصادي



عدنان علامة
 باحث و كاتب سياسي



خليل القاضي
 دبلوم الصحافة الإستقصائية



ابراهيم الدهش
 المشرف العام لبرلمان القبائل



أ.د أيسر ياسين فهد
 أستاذ التمويل الدولي



عباس نعمة شمخي
 دكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية



د. علي المندلاوي
 كاتب ومحلل سياسي



د. نوار السعدي
 أستاذاً مساعداً وباحثاً في "جامعة بوخارست



ماجد الشويلي
 الباحث في الشؤون العقائدية



د. نضير الخزرجي
 كاتب ومحلل



د. صالح الطائي
 باحث في الفكر الديني وحوار الأديان



سيف الحلفي
 مستشار قانوني ومصرفي



رياض جبار العيداني
 باحث اقتصادي



أزمة «الطيف» وأحجار الدومينو

جليل إبراهيم غضبان الزبيدي

حماية المستهلك المالي في العراق: بين وهم ضمان الودائع ومعضلة البُعد الزمني

علي فيصل عبدالواحد

العراق بين خطر الانكشاف وفرصة إعادة بناء الدولة

ناجي الغزي

من التهديد العسكري والإقتصادي إلى إستهداف الأعيان المدنية: التحول الإستراتيجي الأمريكي في العدوان على إيران

عدنان علامة

فاجن يعود إلى بغداد... من الصاروخ إلى النفوذ

خليل القاضي

سيادة العراق وسط الاعتداءات الأمريكية

إبراهيم الدهش

إشكالية الفائدة والقرض في الفكر الاقتصادي الإسلامي: المقاصد الشرعية، والتطبيقات المعاصرة

أ.د. أيسر ياسين فهد

البراغماتية الإسلامية والاقتصاد العراقي

عباس نعمة شمخي

ناتو إسلامي» تشكل من مكة؟.. ما الذي تخشاه طهران فعلاً؟»

د. علي المندلاوي

العراق بين النفط وانعدام الأمن؛ التداعيات الجيوسياسية للهجوم على خط أنابيب النفط السعودي

د. نوار السعدي

ضربة أنبوب شرق - غرب السعودي .. أسئلة مفتوحة وسيناريوهات تتجاوز الرواية المعلنة

ماجد الشويلي

مشاعر ولاتية عابرة لحدود القوافي الخليجية

د. نضير الخزرجي

البنية الخفية لفكرة الوصاية في حديث المنزل

د. صالح الطائي

زيارة الزبيدي إلى باريس وبرلين.. هل يبدأ العراق دبلوماسية الاقتصاد في لحظة جيوسياسية استثنائية؟

سيف الحلفي

الضرائب والرسوم وأثرها في القدرة المعيشية للمواطن العراقي

رياض جبار صالح العيداني

«الدولة والمجتمع في العراق الحديث»

عرض كتاب





أزمة «الطيف» وأحجار الدومينو



جليل إبراهيم غصيان الزبيدي

“أزمة مصرف واحد قد تتجاوز حدوده إذا وقعت في بيئة مصرفية تعاني أصلاً من هشاشة الثقة.

من أزمة مصرف واحد .. إلى خطر يهدد الاستقرار المالي في العراق

إنقاذ مصرف الطيف، أو حماية مودعيه، هو مسؤولية وطنية تمس الجميع.

”الله أكبر



1 ما الذي حدث؟



- البنك المركزي فرض الوصاية على مصرف الطيف الإسلامي استناداً إلى المادة (59) من قانون المصارف رقم (94) لسنة 2004.
- بسبب مخالفات جسيمة أثرت في مركزه المالي وأموال المودعين.
- تعيين وصي على المصرف لمدة 18 شهراً.

2 لماذا هي أزمة مهمة؟



- مصرف الطيف ليس مصرفاً هامشياً.
- الأزمة وقعت في بيئة مصرفية تعاني من هشاشة الثقة.
- قد تنتقل المخاوف من مودعي الطيف إلى مودعي المصارف الأخرى.
- تزامنت مع جدل سياسي وقضايا فساد، ما زاد من حساسية الرأي العام.

3 الآثار المحتملة



- زيادة الطلب على الدولار.
- سحب الودائع وإعادة الأموال إلى المنازل أو تحويلها إلى أصول أكثر أماناً.
- ضغط على المصارف الصغيرة والمتوسطة.
- تراجع الائتمان والقدرة على تمويل الاقتصاد.
- تأثر الاستثمار والثقة بالاقتصاد العراقي.

4 السياق الأوسع



- اقتصاد عراقي يمر بمرحلة حساسية.
- ضغوط إقليمية مرتبطة بمضيق هرمز وأسواق الطاقة.
- أزمة ثقة في بعض المؤسسات الاقتصادية.
- اتهامات فساد سياسي ومالي تؤثر على صورة النظام المالي.
- خطر تحول أزمة مصرفية إلى أزمة ثقة عامة.

5 ماذا يقول البنك المركزي؟



- حقوق مودعي الطيف محفوظة.
- العمل مع الوصي لتعزيز سيولة المصرف.
- تنظيم عمليات السحب والوفاء بالالتزامات تدريجياً.
- إعطاء الأولوية للرواتب الموطنة لدى المصرف.

6 ما المطلوب؟



- إعادة الاستقرار إلى مصرف الطيف بصورة واضحة ومنظمة.
- حماية مودعيه ومعالجة مركزه المالي وفق القانون وبأقصى قدر من الشفافية.
- تعزيز الرقابة على القطاع المصرفي.
- استعادة ثقة المواطن بالنظام المالي.
- منع تحول الأزمة إلى عدوى تظال مصارف أخرى.

7 خلاصة



- المسألة لا تتعلق بمصرف واحد، بل بالثقة بين المواطن والنظام المالي.
- الخاسر قد يكون الشعب بأكمله إذا لم تُحَقَّق الأزمة.
- احتواء أزمة الطيف قبل أن تسقط بقية أحجار الدومينو هو الاختبار الحقيقي الآن.



أزمة «الطيف» وأحجار الدومينو

جليل إبراهيم غضبان الزبيدي

الإسبوعية

للدراسات
السياسية
الصفحة
٣

الطاقة والتجارة، فضلاً عن أزمة الثقة المتراكمة في بعض المؤسسات الاقتصادية، والجدل المستمر حول الفساد في مؤسسات الدولة والقطاع النفطي. وفي اقتصاد يعتمد بدرجة كبيرة على العائدات النفطية، فإن أي اهتزاز في الثقة بالقطاع المالي يمكن أن يزيد من حساسية النشاط الاقتصادي تجاه الصدمات الداخلية والخارجية. كما جاءت الأزمة في مرحلة شهدت جدلاً واسعاً بعد قرار الولايات المتحدة إلغاء تأشيرة وزير المالية السابقة طيف سامي، وما رافقه من ادعاءات أميركية بشأن إدراج اسمها على قائمة مراقبة، وهي ادعاءات نفتها الوزيرة السابقة رسمياً. وبصرف النظر عن الموقف من هذه القضية، فإن تزامن مثل هذه الملفات مع أزمة مصرفية داخلية يزيد حساسية الرأي العام تجاه سمعة النظام المؤسسي الاقتصادي والمالي العراقي، ويجعل أي غموض في المعلومات أو الإجراءات أكثر قابلية لإثارة المخاوف. مرة أخرى، إن أزمة مصرف الطيف اليوم ليست قضية ثانوية، ولا ينبغي التعامل معها باعتبارها نسخة عادية من أزمات أصابت مصارف أخرى في السابق. فالأقتصاد العراقي يمر بمرحلة شديدة الحساسية، ومصرف الطيف ليس مصرفاً هامشياً يمكن أن تمر أزمته من دون أثر في السوق. والأخطر من حجم المصرف نفسه هو ما يمكن أن تمثله الأزمة في وعي المودعين: هل أموالهم داخل الجهاز المصرفي أكثر أمناً، أم أن الاحتفاظ بها في البيوت أو تحويلها إلى الدولار والعقار هو الخيار الأقل مخاطرة؟ وعليه، فإن إنقاذ مصرف الطيف، أو على الأقل حماية مودعيه ومعالجة مركزه المالي وفق القانون وبأقصى قدر من الشفافية، هو مسؤولية وطنية تمس الجميع. والخاسر لن يكون زبائن الطيف وحدهم إذا فشلت المعالجة، وإنما قد تمتد الخسارة إلى الثقة بين المواطن والنظام المالي، بل وبين الشعب والنظام السياسي نفسه، خصوصاً أن المواطن بدأ يربط بين ما يسمعه يومياً عن فساد بعض السياسيين وبين مسببات الأزمة داخل إدارة المصرف. ولهذا فإن احتواء أزمة «الطيف» قبل أن تسقط بقية أحجار الدومينو هو الاختبار الحقيقي الآن. فالنجاح في حماية حقوق المودعين وإعادة الاستقرار إلى المصرف لن يحمي أموال العملاء فحسب، بل سيسهم أيضاً في حماية الثقة بالقطاع المصرفي العراقي، ومنع انتقال أزمة مصرفية محددة إلى أزمة مالية ونقدية أوسع. أما استمرار الغموض أو التأخر في المعالجة، فقد يجعل كلفة الأزمة أكبر بكثير من حدود مصرف واحد، ويحولها إلى اختبار حقيقي لقدرة المؤسسات المالية العراقية على حماية الاستقرار والثقة.

قد يؤدي إلى نتائج أوسع من حدود المصرف نفسه. أولاً، حين تُسحب كميات كبيرة من الودائع من المصارف وتتحول إلى نقد مكتنز في المنازل، فإن ذلك لا يعني فنياً اختفاء هذه الأموال من الكتلة النقدية، لكنه يؤدي إلى تراجع الودائع المتاحة داخل النظام المصرفي، وإضعاف السيولة المصرفية والوساطة المالية والقدرة على منح الائتمان. وإذا اتسعت الظاهرة، فإنها قد تزيد حاجة المصارف إلى السيولة وتخلق ضغوطاً إضافية على النظام المالي، خصوصاً في اقتصاد تعتمد فيه حركة الأعمال والمدفوعات الحكومية بصورة كبيرة على الاستقرار النقدي والمصرفي. ولهذا فإن المسألة لا تتعلق بمصرف واحد بقدر ما تتعلق بمنع تحول أزمة سيولة محدودة إلى أزمة ثقة أوسع. وقد أكد البنك المركزي في ٨ أيلول أن حقوق مودعي الطيف «محفوظة»، وأنه يعمل مع الوصي على تعزيز سيولة المصرف وتنظيم عمليات السحب والوفاء بالالتزامات تدريجياً، مع إعطاء الأولوية للرواتب الموطنة لدى المصرف. وتمثل هذه الإجراءات، إلى جانب وضوح المعلومات المقدمة إلى الجمهور، عاملاً أساسياً في الحد من الشائعات ومنع انتقال الخوف إلى مصارف أخرى. ثانياً، قد تعرض المصارف الصغيرة والمتوسطة، ولا سيما الأضعف من حيث السيولة ورأس المال ونوعية الأصول، إلى ضغوط كبيرة إذا انتشرت موجة سحب الودائع. وليس ضرورياً أن تصل جميعها إلى الإفلاس؛ فمجرد اضطرابها إلى تقييد السحوبات أو البحث العاجل عن السيولة قد يرفع مخاطر العدوى المالية ويعمق خوف الجمهور، بحيث يصبح القلق من مصرف معين أزمة تخص القطاع المصرفي كله. وفي مثل هذه الظروف، تصبح سرعة الاستجابة الرقابية وشفافية الإجراءات أكثر أهمية من أي وقت مضى، لأن التأخر في تقديم المعلومات قد يترك المجال للشائعات والتكهنات. ثالثاً، إذا حدثت اهتزازات أوسع نتيجة الفشل في احتواء أزمة مصرف الطيف، فسوف تتضرر الثقة بالاستثمار وبفكرة إبقاء الأموال داخل العراق، لأن المستثمر والمودع ينظران قبل كل شيء إلى قدرة المؤسسات الرقابية على حماية الحقوق وإنفاذ القانون. وعندما تصبح المنظومة المالية في نظر الجمهور غير قادرة على ضمان أموال المودعين، فإن النتيجة قد تكون مزيداً من الاكتناز النقدي، والتحول إلى الدولار والعقارات، وتراجع الودائع والائتمان، وهي كلها نتائج تضعف قدرة الاقتصاد الحقيقي على النمو وتحد من قدرة المصارف على تمويل المشاريع والنشاط التجاري. وهذا بالإضافة إلى أضرار جانبية أخرى، والاقتصاد العراقي اليوم في غنى عنها، خصوصاً في ظل الضغوط الإقليمية المرتبطة بمضيق هرمز وما يثيره من مخاطر على حركة

لم يكن متوقعاً أن تؤدي أزمة مالية تصيب مصرفاً من مصارف القطاع الخاص إلى ارتدادات سريعة تطل القطاع المالي، وأن تنعكس بهذه الحساسية على سوق الصرف والثقة بالدينار العراقي. غير أن ما حدث مع مصرف الطيف الإسلامي أظهر أن أزمة مصرف واحد قد تتجاوز حدوده عندما تقع في بيئة مصرفية تعاني أصلاً من هشاشة الثقة، ولا سيما إذا انتقل القلق من مودعي المصرف المعني إلى جمهور المودعين في المصارف الأخرى. ويبدو أن الأزمة أوسع مما كان يُعتقد، بعدما أخذت التحليلات والقراءات تربط بين ما لحق بمصرف الطيف الإسلامي وبين ظاهرة الفساد السياسي والمالي التي تُتهم بها مؤسسات سياسية وحكومية. وقد اكتسبت القضية ثقلًا إضافيًا بعدما أعلن البنك المركزي العراقي فرض الوصاية على المصرف استناداً إلى المادة (٥٩) من قانون المصارف رقم (٩٤) لسنة ٢٠٠٤، بسبب ما وصفه بـ«مخالفات جسيمة» أثرت في المركز المالي للمصرف وأموال المودعين، مع تعيين وصي عليه لمدة ١٨ شهراً. وبجسب آراء خبراء ومعنيين بالشأن المالي، فإن إعادة الاستقرار إلى مصرف الطيف باتت قضية ملحة، وشرطاً أساسياً لتهذبة العراقيين الذين يحتفظون بحسابات وودائع في المصارف الأهلية والرسومية. فهؤلاء نقلوا، عن طيب خاطر، جزءاً من أموالهم النقدية من البيوت إلى الجهاز المصرفي، استجابةً للدعوات الرسمية إلى تعزيز الشمول المالي وتقليل ظاهرة اكتناز النقد خارج المصارف، بما يسمح باستخدام الودائع في الائتمان والتمويل وتحريك عجلة الاقتصاد. وكان مقدور الكثير من هؤلاء المودعين توجيه مديرتهم إلى العقارات أو الذهب أو الدولار بدلاً من إيداعها في المصارف. واتجاه المديرات بكثافة نحو العقارات، على سبيل المثال، يمكن أن يرفع الطلب والأسعار في سوق يعاني أصلاً من أزمة سكن، لتنتقل كلفة فقدان الثقة المصرفية بصورة غير مباشرة إلى المواطن العادي. كما أن زيادة الطلب على الدولار قد تضيف ضغوطاً جديدة على سوق الصرف، وتزيد الفجوة بين القنوات الرسمية وغير الرسمية إذا لم تُعالج المخاوف بسرعة ووضوح. إن عدم المسارعة في معالجة أزمة مصرف الطيف بصورة واضحة ومنظمة قد يدفع بعض المودعين في مصارف أخرى إلى سحب وودائعهم وإعادة الأموال إلى بيوتهم أو تحويل جزء منها إلى الدولار وغيره من الأصول التي يرون أنها أكثر أمناً. وقد أشار الخبير المصرفي محمود داغر بالفعل إلى أن حالة عدم الاستقرار المرتبطة بأزمة الطيف أسهمت في زيادة الطلب على الدولار خلال الأيام التي أعقبت الأزمة. وهذا السيناريو، إذا اتسع،



حماية المستهلك المالي في العراق



علي فيصل عبدالواحد

بين وهم ضمان الودائع ومعضلة البعد الزمني

أزمة مصرف الطيف الإسلامي

- 3 أيلول / سبتمبر 2026**
البنك المركزي العراقي يفرض الوصاية على مصرف الطيف الإسلامي
- إجراء رقابي احترازي**
الوصاية لا تعني إفلاس المصرف
- أموال المودعين محمية**
ضمن منظومة الرقابة وضمان الودائع



الثقة

هي رأس المال الحقيقي

حجم الودائع المصرفية في العراق



سقف زمني طويل للوصاية



نظام ضمان الودائع في العراق

نسبة التعويض	حجم الوديعة (دينار)
100%	من 1 إلى 25 مليون
30%	أكثر من 25 إلى 50 مليون
20%	أكثر من 50 إلى 100 مليون
10%	أكثر من 100 إلى 250 مليون
5%	أكثر من 250 إلى 500 مليون
4%	أكثر من 500 مليون إلى مليار

دروس من التاريخ المصرفي العراقي



تكلفة الانتظار على المودع

- تآكل القوة الشرائية**
بسبب التضخم مرور الوقت
- خسارة فرصة الاستثمار**
فقدان العائد الممكن
- تضرر الشركات الصغيرة والمتوسطة**
تعطل رأس المال العامل
- أثر اجتماعي واسع**
فقدان الثقة بالنظام المصرفي

المشكلة الحقيقية



المقترحات والإصلاحات

- سقف زمني أكثر صرامة للوصاية**
إلزام الجهات المختصة بالبت في مصير المصرف
- نافذة سيولة طارئة للمودعين**
السحب الجزئي ضمن سقف محدد
- التفعيل المبكر لضمان الودائع**
دفع جزء من الحقوق قبل انتهاء التصفية
- تعزيز الشفافية والرقابة**
ونشر تقارير دورية واضحة

الخلاصة والرسالة الرئيسية



“ حماية المستهلك المالي لا تتحقق بإصدار وثائق تثبت ملكية الحقوق فقط، بل يتمكن المواطن من الوصول الفعلي إلى أمواله عندما يحتاج إليها . ”

المعيار الحقيقي لفاعلية نظام ضمان الودائع ليس فقط «كم نعوض؟» وإنما أيضاً «متى نعوض؟»



حماية المستهلك المالي في العراق: بين وهم ضمان الودائع ومعضلة البُعد الزمني

علي فيصل عبدالواحد

٢٠١٧. وخلال هذه الفترات يجد المودع نفسه في منطقة رمادية: عاجزاً عن الوصول الكامل إلى حسابه، وفي الوقت ذاته غير قادر بالضرورة على المطالبة بالتعويض النهائي، لأن المصرف لم يدخل بعد مرحلة الإفلاس أو التصفية التي تتفعل بصورة كاملة شبكة ضمان الودائع.

تشرح آلية ضمان الودائع وتحدياتها

عند الانتقال إلى الجانب التشريعي الخاص بالشركة العراقية لضمان الودائع، نجد أن الشركة، التي يبلغ رأسمالها ١٠٠ مليار دينار، تعتمد نظاماً للتعويض يمنح أعلى درجات الحماية للودائع الصغيرة. فالودائع من دينار واحد حتى ٢٥ مليون دينار تُغطى بنسبة ١٠٠٪، ومن أكثر من ٢٥ مليوناً حتى ٥٠ مليوناً بنسبة ٨٠٪، ومن أكثر من ٥٠ مليوناً حتى ١٠٠ مليون بنسبة ٢٠٪، ومن أكثر من ١٠٠ مليوناً حتى ٢٥٠ مليوناً بنسبة ١٠٪، ومن أكثر من ٢٥٠ مليوناً حتى ٥٠٠ مليون بنسبة ٥٪، فيما تبلغ النسبة ٤٪ للودائع التي تزيد على ٥٠٠ مليون وحتى مليار دينار. ورغم أن هذه الهيكلية مصممة أساساً لحماية صغار المودعين والحد من المخاطر التي يتحملها نظام الضمان، فإنها تجعل أصحاب الودائع المتوسطة والكبيرة أكثر تعرضاً للخسارة. والأهم من ذلك أن القيمة العملية لهذه النسب تتضاءل إذا ظل المودع سنوات في انتظار الانتقال من مرحلة الوصاية وإعادة التأهيل إلى المرحلة القانونية التي تسمح بتفعيل التعويض.

المعضلة الجوهرية: «متى نعوض؟» قبل «كم نعوض؟»

إن احتجاز الأموال لفترات ممتدة يولد أضراراً اقتصادية تتجاوز القيمة الاسمية للوديعة. فهناك أولاً القيمة الزمنية للنقود وتآكل القوة الشرائية، وهناك ثانياً تكلفة الفرصة البديلة؛ إذ يفقد المودع العائد الذي كان يمكن أن يولده رأس المال لو بقي متاحاً للاستثمار أو الاستهلاك. وتصبح المسألة أكثر حساسية بالنسبة إلى التجار والشركات الصغيرة والمتوسطة، لأن الودائع قد تمثل رأس مال عامل يُستخدم في دفع الأجور وشراء المخزون وتسوية الالتزامات. ويكشف هيكل الودائع في العراق أهمية هذا الجانب؛ ففي الربع الأول من عام ٢٠٢٥ بلغت الودائع المصرفية نحو ١١٥,٥ تريليون دينار، وشكلت الودائع الجارية قرابة ٧٩,٥٪ منها، بما يعكس الوزن الكبير للأموال المخصصة طبيعتها للاستخدام والسيولة الفورية. وبذلك قد تتحول إجراءات «الحماية والوصاية» من أداة لإنقاذ المؤسسة إلى تكلفة يتحملها المستهلك المالي الذي لم يكن طرفاً في سوء الإدارة أو القرارات الائتمانية والاستثمارية التي قادت إلى التعثر. فالمودع قد يكون ملتزماً بجميع القواعد والإجراءات المصرفية، ومع ذلك يجد نفسه متحملاً لآثار أزمة لم يكن مسؤولاً عنها.

تسلط الأزمة الأخيرة التي شهدتها مصرف الطيف الإسلامي الضوء على إحدى أكثر القضايا تعقيداً وحساسية في القطاع المصرفي العراقي، وهي قضية «حماية المستهلك المالي» ومدى فاعلية التشريعات والإجراءات التنفيذية في إعادة بناء الثقة بين المواطن والجهاز المصرفي. وقد قرر البنك المركزي العراقي فرض الوصاية على المصرف في ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٦، قبل أن يؤكد لاحقاً أن الوصاية إجراء رقابي احترازي لا يعني إفلاس المصرف، وأن أموال المودعين تتمتع بالحماية القانونية ضمن منظومة الرقابة وضمان الودائع. وإن كان الحديث السائد في الأوساط الاقتصادية يدور غالباً حول «نسب التعويض» وحجم الأموال التي تكفلها الشركة العراقية لضمان الودائع، فإن القراءة الأعمق للواقع العملي تثبت أن المشكلة الحقيقية لا تنحصر في القيمة المالية المستردة، بل تكمن أيضاً في العامل الزمني؛ أي متى يتسنى للمودع الحصول على أمواله والإنقاذ بها فعلياً. ويكتسب هذا البعد أهمية خاصة في قطاع بلغت فيه الودائع المصرفية نحو ١٢٧,٦ تريليون دينار في الربع الثالث من عام ٢٠٢٤، منها قرابة ١٨,٧ تريليون دينار لدى المصارف الخاصة، ما يجعل الثقة بإمكانية الوصول إلى الوديعة في الوقت المناسب عنصراً أساسياً في الاستقرار المصرفي نفسه.

كابوس الوصاية الممتدة: دروس من التاريخ

المصرف العراقي

تُعد أداة «فرض الوصاية» التي يمارسها البنك المركزي العراقي إجراءً تنظيمياً وهيكلية يهدف إلى معالجة الاختلالات الإدارية والمالية في المصارف المتعثرة، وإعادة تنظيم السيولة والموجودات، وتفادي التصفية متى كانت إعادة التأهيل ممكنة. غير أن الإشكالية تكمن في أن المرحلة التحفظية قد تتحول عملياً إلى حالة تجميد طويلة الأجل، يجد خلالها المودع نفسه عاجزاً عن الوصول الكامل إلى أمواله. ويعزز قانون المصارف رقم ٩٤ لسنة ٢٠٠٤ هذه المخاوف الزمنية؛ إذ يجيز تعيين الوصي لمدة تصل إلى ١٨ شهراً، مع إمكان تمديد هذه مرة واحدة لمدة لا تتجاوز ١٨ شهراً أخرى، بما يعني أن الإطار القانوني يسمح نظرياً باستمرار الوصاية حتى ٣٦ شهراً. وفي المقابل، يوجب القانون على الوصي تقديم تقرير عن المركز المالي للمصرف وأفاقه وخطة العمل المقترحة، التي قد تنتهي بإعادة التأهيل أو الإفلاس. وتقدم التجربة العراقية أمثلة واضحة على حساسية هذا العامل. فقد وضع البنك المركزي مصرف الوركاء تحت الوصاية في ٢٩ شباط/فبراير ٢٠١٢، واستمرت تداعيات إعادة تأهيله سنوات، فيما خضع مصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل للوصاية عام ٢٠١٤ قبل رفعها في شباط/فبراير

المقترحات والرؤية الإصلاحية

ومعالجة هذه الفجوة الهيكلية وإعادة بناء الثقة في النظام المصرفي العراقي، يتطلب الأمر أولاً إقرار سقف زمني أكثر صرامة للوصاية، بحيث لا تصبح المدة القصوى المسموح بها قانوناً مساراً اعتيادياً. وينبغي إلزام الجهات المختصة، ضمن آجال محددة وواضحة، بالبت في مصير المصرف: إما إعادة تشغيله بعد إعادة الهيكلة واستعادة الملاءة، أو الانتقال إلى التصفية وتفعيل آليات التعويض. كما ينبغي استحداث نافذة سيولة طارئة للمودعين تسمح بالسحب الجزئي ضمن سقف محدود. وأثناء فترة الوصاية، ولا سيما لصغار المودعين والحالات المرتبطة بالاحتياجات المعيشية أو باستمرار النشاط التجاري، ويقدم قانون المصارف نفسه أساساً يمكن تطويره في هذا الاتجاه، إذ يسمح في حالات معينة، أثناء الوقف، بسحب بعض ودايع الأشخاص الطبيعيين ضمن حدود محددة. أما المسار الثالث، فيتمثل في تفعيل المبكر لشبكة الأمان المالي عبر تطوير تعليمات شركة ضمان الودائع بما يسمح، وفق ضوابط دقيقة، بدفع جزء من الحقوق المضمونة قبل انتهاء جميع إجراءات التصفية المعقدة، مع استرداد تلك المبالغ لاحقاً من موجودات المصرف. ومن شأن هذا الإجراء أن يقلل العبء الواقع على المودعين، ومنحهم قدراً من السيولة خلال الفترة التي تستغرقها معالجة أوضاع المصرف. إن حماية المستهلك المالي لا تتحقق بإصدار وثائق تثبت ملكية الحقوق فقط، بل بتمكين المواطن من الوصول الفعلي إلى أمواله عندما يحتاج إليها. فالمعيار الحقيقي لفاعلية نظام ضمان الودائع ليس فقط «كم نعوض؟»، وإنما أيضاً «متى نعوض؟». فالضمان الذي يصل بعد سنوات قد يحفظ الحق القانوني للمودع، لكنه لا يمنع الخسارة الاقتصادية التي أحدثها الزمن، ولا يعوض بالضرورة عن فرص الاستثمار والاستهلاك التي ضاعت خلال فترة الانتظار. ومن هنا، فإن أزمة مصرف الطيف الإسلامي ينبغي أن تُقرأ باعتبارها فرصة لإعادة النظر في منظومة حماية المودعين بأكملها، لا مجرد أزمة مصرفية مؤقتة. فسرعة الإجراءات، ووضوح المعلومات، وتحديد المسؤوليات، وضمان الوصول إلى جزء من الأموال عند الحاجة، عناصر لا تقل أهمية عن حجم التعويض النهائي. وكلما نجحت السلطات في تقليص الفترة بين وقوع الأزمة وتمكين المودع من حقوقه، ازدادت قدرة النظام المصرفي على الحفاظ على الثقة ومنع انتقال أزمة مصرف واحد إلى أزمة ثقة تشمل القطاع بأكمله.



مركز
الشهيد
الخمس
للدراستات
الإستراتيجية

فكر استراتيجي
من أجل عراق أكثر استقراراً

العراق بين خطر الانكشاف وفُرصة إعادة بناء الدولة

من تداعيات الحرب إلى مشروع سيادي شامل

تحليل .. رؤية .. حلول لمستقبل أكثر أمناً وازدهاراً



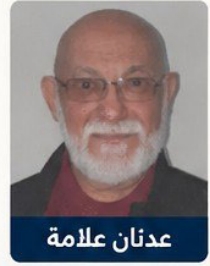
ناجي الغزلي



قد تكون الجبهة المالية أقل وضوحاً من الجبهة العسكرية، لكنها ربما تكون أكثر تأثيراً على حياة المواطن. فالعراق مرتبط بالنظام المالي العالمي، وأي خلل في علاقاته المصرفية أو في آليات التحويلات الخارجية يمكن أن ينتقل سريعاً إلى الأسواق والأسعار وسعر الصرف والاستيراد. ولهذا فإن الإصلاح المصرفي ينبغي ألا يكون مجرد استجابة لضغوط خارجية، بل جزءاً من مشروع بناء دولة اقتصادية حديثة تمتلك أدوات مالية قادرة على حماية تدفقاتها التجارية.



تحول بنك الأهداف في المواجهة مع إيران



عدنان علامة

من التهديد العسكري والاقتصادي إلى استهداف الأعيان المدنية

التحول الاستراتيجي الأمريكي في العدوان علي إيران



من
مراكز القوة
إلى حياة
الناس

المراحل الرئيسية لتحول بنك الأهداف



من أهداف عسكرية ← إلى أهداف مدنية

أهداف عسكرية تقليدية

- مواقع عسكرية
- منشآت نووية
- مخازن أسلحة
- مراكز قيادة واتصال

أهداف مدنية متزايدة

- المناطق السكنية
- المستشفيات
- المدارس والجامعات
- البنية التحتية المدنية

أسباب التحول الاستراتيجي

- فشل تحقيق الأهداف العسكرية التقليدية
- تعزيز الضغط الاقتصادي حرب
- مجاملة كسر إرادة الشعب إيراني
- الانتقال إلى استهداف الأعيان المدنية

التداعيات

- ارتفاع أعداد الضحايا المدنيين
- تدمير واسع للبنية التحتية
- تفاقم الأزمة الإنسانية
- إدانة دولية متزايدة وتُكْمَل الشرعية الأمريكية

تحليل تكتيكي



بنك الأهداف
توسيع نطاق الأهداف،
ولا سيما الأهداف المدنية



الرّدع
لا مجاملة ولا استسلام
سياسي



القانون الدولي
انتهاك واضح
لقواعد الحرب



التأثير السياسي
إضعاف الداخل
و بَثّ الفوضى



إيران
تقاوم .. وتصر.

الخلاصة الاستراتيجية



”التحول إلى استهداف الأعيان المدنية يكشف فشل الاستراتيجية الأمريكية ويؤكد إن الهدف الحقيقي هو كسر إرادة الشعب الإيراني.“

المزيد من العدوان لن يحقق الأمن.
بل يعمق عدم الاستقرار في المنطقة.

من التهديد العسكري والإقتصادي إلى إستهداف الأعيان المدنية: التحول الإستراتيجي الأمريكي في العدوان على إيران

عدنان علامة

الإسبوعية

للدراسات
الاستراتيجية

الصفحة ٢٠

تشهد الساحة الإقليمية تصعيداً غير مسبوق في مستوى المواجهة العسكرية بين الولايات المتحدة الأمريكية والجمهورية الإسلامية الإيرانية، في ظل انتقال العمليات العسكرية تدريجياً من استهداف القدرات والبنى التحتية العسكرية إلى مستويات أكثر خطورة، شملت قيادات سياسية وعسكرية ومنشآت اقتصادية، وصولاً إلى مواقع وتجمعات مدنية. وتكشف القراءة التحليلية لمسار العمليات الميدانية عن تحول دراماتيكي في بنك الأهداف والأنماط التكتيكية المعتمدة من قبل الإدارة الأمريكية بقيادة الرئيس دونالد ترامب. فقد مرّ المسار العسكري، وفق هذا الطرح، بأربع مراحل متصاعدة، بدا في مرحلته الأخيرة أنه تجاوز الحدود التي تحكم استهداف الأهداف العسكرية، ليثير تساؤلات جدية حول مدى الالتزام بقواعد القانون الدولي الإنساني ومبادئ حماية المدنيين أثناء النزاعات المسلحة.

المرحلة الأولى: استهداف البنى العسكرية والمنشآت النووية

بدأت الحملة العسكرية بالتركيز على البنية التحتية العسكرية للدولة الإيرانية، حيث شنت القوات الأمريكية والإسرائيلية ضربات مكثفة استهدفت منشآت نووية، إلى جانب منصات الدفاع الجوي ورادارات الإنذار المبكر والقواعد البحرية والجوية المنتشرة في مناطق مختلفة من إيران. ويهدف هذا النمط من العمليات، بحسب القراءة المقدمة، إلى تحديد منظومات الدفاع الجوي وتقليص القدرة على الرد، وإضعاف عناصر القوة العسكرية الأساسية التي تعتمد عليها طهران في حماية مجالها الجوي والبري والبحري. وقد اتخذت الضربات في هذه المرحلة طابعاً عسكرياً مباشراً، انطلاقاً من استهداف المنشآت المرتبطة بالبنية الدفاعية والقدرات الاستراتيجية للدولة. غير أن استمرار المواجهة وعدم تحقيق الأهداف السياسية المرجوة دفعا العمليات، وفق هذا التحليل، إلى الانتقال نحو مستوى جديد من الاستهداف.

المرحلة الثانية: استهداف القيادات السياسية والعسكرية والعلماء

سرعان ما توسعت العمليات لتشمل الرموز القيادية والكوادر العلمية، إذ ركزت الضربات على مواقع سياسية ومقار حكومية في العاصمة طهران، إلى جانب استهداف قيادات في المؤسسات الأمنية والعسكرية. وشمل ذلك، بحسب النص، محاولة استهداف قائد الثورة الإسلامية السيد علي خامنئي وعائلته، فضلاً عن قيادات المجلس الأعلى للأمن القومي وكبار القادة العسكريين في الحرس الثوري الإيراني، إضافة إلى علماء ومتخصصين في الفيزياء والتكنولوجيا النووية وتطوير الصواريخ. ويذهب هذا التحليل إلى أن الغاية من توسيع دائرة الاستهداف لم تعد تقتصر على إضعاف القدرات العسكرية، بل أصبحت تستهدف كذلك

البنية القيادية والعلمية للدولة، بما يمكن أن يؤدي إلى إرباك عملية صنع القرار وإحداث فراغ في مستويات القيادة السياسية والعسكرية والعلمية.

المرحلة الثالثة: الضغط الاقتصادي والحصار الخانق

دخلت المواجهة بعد ذلك مرحلة اقتصادية أكثر شمولاً، تمثلت في استهداف مرافق الطاقة والبنية المرتبطة بتسويق النفط، إلى جانب الضغط على الموانئ الحيوية وخطوط الإمداد والممرات البحرية، ولا سيما في منطقة خليج عُمان ومضيق هرمز. ويرى النص أن الهدف من هذه الإجراءات يتمثل في إضعاف الدورة الاقتصادية اليومية وإحداث ضغط متزايد على قدرة الدولة والمجتمع على تأمين الاحتياجات الأساسية. كما يرتبط هذا المسار بمحاولة تقليص الإيرادات النفطية وتعطيل حركة التجارة والطاقة، بما يرفع تكلفة الحرب على المستوى الداخلي. وتحمل الحرب الاقتصادية، في هذا السياق، بعداً يتجاوز استهداف المؤسسات المالية أو مصادر الطاقة، إذ يمكن أن تمتد آثارها إلى الحياة اليومية للمواطنين، من خلال التأثير في الإمدادات والسلع الأساسية والخدمات العامة.

المرحلة الرابعة: استهداف التجمعات المدنية للضغط السياسي

مع ثبات الموقف الإيراني وعدم تحقق الأهداف السياسية المرجوة من المراحل السابقة، انتقلت العمليات، وفق هذا الطرح، إلى مرحلة أشد خطورة، تمثلت في استهداف الأعيان والمرافق المدنية والتجمعات البشرية. ويقدم النص هذه المرحلة باعتبارها تحولاً نوعياً في طبيعة بنك الأهداف، إذ لم تعد الضربات موجهة حصراً إلى منشآت عسكرية أو مراكز قيادة، وإنما شملت مواقع ذات طابع مدني، الأمر الذي يثير تساؤلات واسعة بشأن سلامة السكان ومدى احترام قواعد القانون الدولي الإنساني. ومن أبرز النماذج التي يوردها النص استهداف مناطق سكنية مكتظة في طهران، من بينها حي الجمهورية ومنطقة سيد خندان، فضلاً عن سقوط صواريخ بالقرب من ميدان الحرية وبرج ميلاد. كما يشير إلى استهداف منشآت تعليمية ورياضية، من بينها مدرسة «شجرة طيبة» في ميناب، التي يذكر النص أنها أسفرت عن سقوط عشرات القتلى من المدرسين والطلاب، إضافة إلى الصالة الرياضية في لامرد، وملعبى بحث وأزادي. وفي المجال الطبي والإنساني، يورد النص استهداف مبنى السلام التابع لللال الأحمر الإيراني، بينما يشير في الجانب الاجتماعي إلى الضربة التي استهدفت حفل زفاف مدني في منطقة «كوهستك» التابعة لقضاء سيريك في محافظة هرمزجان. وتبرز هذه الأمثلة، وفق القراءة المقدمة، بوصفها مؤشراً على اتساع دائرة الأهداف لتشمل مواقع مدنية يفترض أن تحظى بحماية خاصة أثناء النزاعات المسلحة.

البعد الفني والتكتيكي: الصواريخ الدقيقة واستهداف المدنيين

يركز النص بصورة خاصة على الأدوة العسكرية المستخدمة في الضربة التي استهدفت حفل الزفاف

في «كوهستك»، معتبراً أن طبيعة السلاح المستخدم تطرح تساؤلات حول القصد العملي للضربة. وبحسب المعلومات الواردة في النص، استُخدم صاروخ كروز من طراز A4H/K SLAM-ER-AGM، وهو سلاح يتميز بقدرات توجيه دقيقة، ويجمع بين أنظمة الملاحة بالقصور الذاتي ونظام تحديد المواقع العالمي (INS/GPS)، إلى جانب باحث حراري ونظام نقل بيانات يتيح متابعة الهدف وتوجيه السلاح خلال المرحلة النهائية من الهجوم. كما يشير النص إلى وجود تقنية للتعرف التلقائي على الأهداف، الأمر الذي يمنح منظومة الاستهداف قدرات متقدمة في تحديد الهدف ومتابعته قبل الإصابة. وانطلاقاً من هذه الخصائص، يرى التحليل أن استخدام سلاح عالي الدقة ضد تجمع مدني يفرض طرح سؤال أساسي حول كفاءة تحديد الهدف، وما إذا كانت الإصابة ناتجة عن خطأ عملي أم عن قرار استهداف مقصود. ويشير النص كذلك إلى أن الصاروخ يحمل رأساً حربياً بوزن يقارب ٥٠٠ رطل، أي نحو ٢٢٦ كيلوغراماً، ما يجعل استخدامه في منطقة تضم مدنيين موضع تساؤل بالغ الخطورة، ولا سيما إذا ثبت أن الهدف المحدد كان تجمعاً مدنياً معروفاً. ومع ذلك، فإن إثبات القصد المتعمد يتطلب أدلة عملياتية واستخباراتية مستقلة تتجاوز مجرد تحديد نوع السلاح المستخدم، إذ ينبغي النظر أيضاً في معلومات الاستهداف وطبيعة المهمة والظروف المحيطة بالضربة.

المسؤولية وسلسلة القيادة

تطرح هذه الوقائع كذلك مسألة المسؤولية القيادية، انطلاقاً من أن العمليات العسكرية الكبرى تخضع عادةً لمنظومات قيادة وسيطرة وقواعد اشتباك وأوامر عمليات تحدد طبيعة الأهداف المسموح باستهدافها. ومن هذا المنطلق، يرى التحليل أن أي ضربة تصيب تجمعاً مدنياً تستدعي التحقيق في مصدر القرار وكيفية اعتماد الهدف، والمعلومات التي استندت إليها غرفة العمليات، ومدى اتخاذ الإجراءات اللازمة لتجنب الخسائر في صفوف المدنيين. ولا يمكن حسم المسؤولية القانونية بصورة نهائية من خلال التحليل الإعلامي وحده، بل يتطلب الأمر تحقيقاً مستقلاً في الوقائع والأدلة المتاحة، بما في ذلك طبيعة الهدف المحدد والبيانات الاستخباراتية وقواعد الاشتباك والنتائج الفعلية للهجوم.

الغطاء القانوني للرد الإيراني

في مواجهة هذا التصعيد، يستند النص إلى مبدأ الدفاع عن النفس الوارد في المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة، باعتباره الأساس القانوني الذي تستند إليه الدول في مواجهة هجوم مسلح. ويذهب التحليل إلى أن استهداف المدنيين والمنشآت المدنية، إذا ثبت وقوعه بصورة متعمدة أو بما يشكل انتهاكاً لقواعد القانون الدولي الإنساني، يفتح الباب أمام إيران للتمسك بحقها في الدفاع عن النفس وفقاً للقواعد القانونية ذات الصلة.



Shahid Khames Institute for Strategic Studies

فاجن يعود إلى بغداد من الصاروخ إلى النفوذ



بغداد
بين الماضي والحاضر
ساحة صراع المصالح

2020
الصاروخ
ضرب مباشر

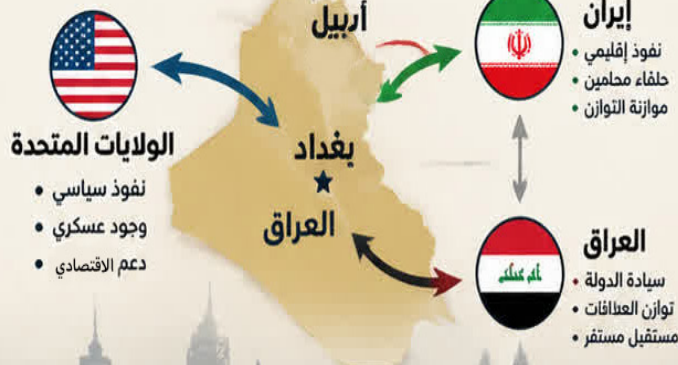
2026
النفوذ
عودة دبلوماسية

مسار التحول الاستراتيجي الأمريكي في العراق



أهداف واشنطن في العراق

- إعادة تموضع النفوذ
- ضمان المصالح الاستراتيجية
- احتواء إيران
- بناء شراكات سياسية جديدة



تحديات المرحلة الحالية

- تضارب النفوذ
- الانقسام السياسي
- الضغوط الاقتصادية
- مخاطر أمنية مستمرة

السؤال الحقيقي:

من يملك القدرة على التأثير في مستقبل العراق؟

فاجن يعود إلى بغداد... من الصاروخ إلى النفوذ

خليل القاضي

الإسبوعية

للدراسات
السياسية
والعسكرية

العدد ١٢٥

في السياسة الأمريكية، ليست كل عودة إلى المكان عودةً إلى الماضي. فأحياناً تحتاج واشنطن إلى شخص يعرف الماضي جيداً، لكي يدير ما تغير بعده. ومن هنا تكتسب عودة ستيفن فاجن إلى بغداد، قائماً بالأعمال، دلالة تتجاوز مجرد التغيير الدبلوماسي، إذ يعود الرجل إلى العاصمة العراقية وهو يحمل خبرة واسعة في التعامل مع ملفات العراق وإيران والمنطقة، في مرحلة تتغير فيها وظيفة الحضور الأمريكي نفسه. يعرف فاجن العراق من الداخل، فقد سبق أن عمل نائباً لرئيس البعثة الأمريكية في بغداد وقائماً بالأعمال، كما شغل منصب القنصل العام في أربيل، وتولى في وزارة الخارجية الأمريكية إدارة مكتب شؤون إيران. وهذه الخبرات تمنحه معرفة بثلاثة مستويات أساسية في المعادلة العراقية: الدولة المركزية في بغداد، وإقليم كردستان، والنفوذ الإيراني. ولذلك فإن عودته لا تبدو مجرد تعيين دبلوماسي جديد، بل يمكن قراءتها بوصفها عودة إلى خبرة إدارة النفوذ في بيئة سياسية وأمنية شديدة التعقيد. والأكثر إثارة أن فاجن يعرف بغداد التي سبقت واحدة من أخطر لحظات المواجهة الأمريكية - الإيرانية، والمتعلقة في اغتيال الحاج قاسم سليماني وأبو مهدي المهندس في يناير ٢٠٢٠. ولا توجد أدلة علنية موثوقة تثبت أن فاجن شارك شخصياً في التخطيط العملي للاغتيال، إلا أن أهمية الرجل لا تحتاج إلى مثل هذه المشاركة. فقيمته تكمن في موقعه داخل البيئة السياسية والدبلوماسية التي كانت واشنطن تدير من خلالها ملفات العراق وإيران في تلك المرحلة. لم يكن اغتيال سليماني والمهندس مجرد عملية عسكرية لاستهداف شخصيتين بارزتين، بل كان إعلاناً أمريكياً واضحاً بأن واشنطن مستعدة للانتقال من الاحتواء والردع غير المباشر إلى استخدام القوة المباشرة عندما ترى أن خطوطها الحمراء قد جرى تجاوزها. وكانت الرسالة في ذلك الوقت مرتبطة بإظهار القدرة الأمريكية على الوصول إلى شخصيات مركزية في شبكة النفوذ الإيراني داخل العراق، وتأكيد أن الولايات المتحدة لا تزال قادرة على استخدام القوة عندما تعتبر مصالحها أو قواتها مهددة. لكن السؤال اليوم لم يعد: هل تستطيع واشنطن تكرار ضربة عام ٢٠٢٠؟ بل أصبح السؤال الأكثر أهمية: هل ما زالت تحتاج إلى تكرارها؟ وهنا تكتسب عودة فاجن إلى بغداد دلالتها الأوسع، لأن العراق الذي يعود إليه ليس عراق ما قبل اغتيال سليماني والمهندس.

فقد أعاد النفوذ الإيراني إنتاج نفسه بأشكال متعددة، وأصبحت الفصائل المسلحة جزءاً من المعادلة السياسية والأمنية، بينما انتقلت العلاقة الأمريكية - العراقية تدريجياً من منطق الحرب على تنظيم داعش إلى سؤال مختلف يتعلق بكيفية المحافظة على القدرة على التأثير، في وقت تتراجع فيه الحاجة إلى وجود عسكري أمريكي مباشر بالشكل الذي كان سائداً في مراحل سابقة. في هذه البيئة، يصبح الدبلوماسي أحياناً أكثر أهمية من العسكري. فعندما تكون القوة الأمريكية في أوج حضورها، تستطيع واشنطن الاعتماد على القواعد والطائرات والقوات والقدرة العسكرية المباشرة. أما عندما تتراجع القوة العسكرية إلى الخلف، فإن السفارة نفسها يمكن أن تتحول إلى منصة للقوة والنفوذ، من خلال جمع المعلومات، وبناء العلاقات، وممارسة الضغط السياسي، وتطوير الشراكات الأمنية، واستخدام الأدوات الاقتصادية، وإدارة التوازنات الداخلية والخارجية بدقة. ومن هذه الزاوية، يجمع فاجن بين عناصر نادرة نسبياً لهذه المهمة. فهو يعرف بغداد، ويعرف أربيل، ويعرف إيران. وهذه المعرفة المتقاطعة تمنحه القدرة على النظر إلى المشهد العراقي من أكثر من زاوية، في بلد تتداخل فيه علاقة الحكومة المركزية بإقليم كردستان مع تأثيرات القوى الإقليمية، وفي مقدمتها إيران. ولذلك يمكن فهم عودته بوصفها محاولة للاستفادة من خبرة تراكتت خلال سنوات من العمل في بيئة عراقية وإقليمية معقدة، وليس فقط بوصفها عودة لشخصية دبلوماسية إلى منصبها السابق. وهنا يبرز ملف الحشد الشعبي والسلاح باعتباره أحد الاختبارات الأساسية للمرحلة المقبلة. فبعد سنوات من اغتيال سليماني والمهندس، لم يعد السؤال الأمريكي مقتصر على معرفة من يملك القدرة على تنفيذ هجوم أو إطلاق النار، بل أصبح يتعلق بمن يملك القدرة على التأثير في القرار العراقي نفسه. وبذلك انتقلت المعركة، بدرجة ما، من استهداف رأس الشبكة إلى محاولة التأثير في البيئة السياسية والأمنية التي تسمح لهذه الشبكات بالبقاء والتوسع. وهذا التحول يحمل دلالة استراتيجية كبيرة، لأنه يعني أن الصراع على النفوذ لا يجري دائماً عبر ضربات العسكرية، وإنما يمكن أن يجري أيضاً عبر التأثير في المؤسسات والعلاقات والتحالفات ومراكز القرار. في عام ٢٠٢٠، أرسلت واشنطن رسائلها بالصاروخ. أما في عام ٢٠٢٦، فيبدو أنها تختبر ما إذا كان بالإمكان تحقيق أهداف النفوذ نفسها بأدوات أقل صخباً وأكثر استدامة. وفاجن ليس بديلاً عن القوة العسكرية، لكنه قد يكون جزءاً من مرحلة يصبح فيها النفوذ نفسه أداة من أدوات القوة الأمريكية. فالمطلوب ليس

بالضرورة التخلي عن القدرة العسكرية، وإنما معرفة متى تستخدم، ومتى يمكن تحقيق الأهداف من خلال أدوات سياسية ودبلوماسية واقتصادية أكثر هدوءاً. واللافت أن الرجل الذي عرف بغداد قبل اغتيال سليماني والمهندس يعود إليها بعد سنوات، لا ليستعيد تلك اللحظة، وإنما ليقرأ نتائجها. فالاغتيال غير قواعد الاشتباك، لكنه لم يحسم الصراع على العراق. لقد أزيلت شخصيتان مركزيان من المشهد، لكن ذلك لم يؤد إلى إنهاء البنية السياسية والأمنية التي جعلت نفوذها ممكناً. ومن هنا تكمن المعضلة الأمريكية الحقيقية: إذا كانت واشنطن قد أثبتت في ٢٠٢٠ قدرتها على الوصول إلى أقوى رجال إيران في العراق، فإن اختبار ٢٠٢٦ مختلف تماماً: فهل تستطيع منع تمدد النفوذ الذي كانا يمثلانه، من دون أن تضطر إلى استخدام القوة بالطريقة نفسها؟ هذه المسألة لا تتعلق بالعراق وحده، بل تأتي في إطار إعادة تعريف الدور الأمريكي في الشرق الأوسط. فالولايات المتحدة لا تريد بالضرورة أن تبقى في كل مكان بقوات كبيرة، لكنها في الوقت نفسه لا تريد ترك فراغ يمكن أن تملأه إيران أو منافسون آخرون. وبين خيار الانسحاب الكامل وخيار البقاء العسكري الدائم، تظهر صيغة ثالثة تقوم على «البقاء بالنفوذ»، أي المحافظة على القدرة على التأثير من دون الحاجة إلى وجود عسكري واسع ومستمر. ومن هذه الزاوية، تصبح بغداد مختبراً مهماً لهذه الصيغة. فاجن يعود إلى مدينة يعرفها جيداً، لكن مهمته المحتملة ليست إدارة عراق عام ٢٠٢٠، وإنما التعامل مع عراق ما بعد سليماني: عراق لم تعد فيه القوة الأمريكية مجرد قوة عسكرية، ولم يعد فيه النفوذ الإيراني مجرد نفوذ خارجي، بل أصبح كلاهما جزءاً من معادلة أوسع تتداخل فيها السياسة والأمن والاقتصاد والعلاقات الإقليمية. ولهذا فإن السؤال الحقيقي الذي تطرحه عودة فاجن إلى بغداد ليس: ماذا سيفعل فاجن في العراق؟ بل: ماذا تريد واشنطن أن تفعل في بغداد من دون أن تضطر إلى إرسال صاروخ جديد؟ ففي عام ٢٠٢٠ احتاجت واشنطن إلى صاروخ للوصول إلى سليماني. أما في عام ٢٠٢٦، فتعود إلى بغداد برجل يعرف العراق وإيران والمنطقة. وبين الصاروخ والدبلوماسية تبدلت أدوات القوة، لكن الاختبار الأمريكي الأصعب بقي نفسه: من يملك القدرة على التأثير في مستقبل العراق؟



سيادة العراق وسط الاعتداءات الأمريكية

تحديات الواقع .. ومسارات حماية الدولة



إبراهيم الدهش

ما هي السيادة؟



السيادة تعني:

أن العراق دولة مستقلة ذات قرار
وأن أراضيه وأجوائه ومياهه
ليست مساحة مباحة لأي قوة أجنبية



مسؤولية الدولة

حماية استقلال العراق
ووحدة أراضيه وأمن مواطنيه



السيادة الحقيقية

ليست غياب القوات الأجنبية فقط
بل قدرة الدولة على اتخاذ قرارها
وإدارة علاقاتها وفق مصالحها الوطنية

”
العراق ليس ساحة
لتصفية حسابات الآخرين
بل دولة ذات سيادة
“

أبرز الاعتداءات والتدخلات الأمريكية



ضربات جوية
داخل الأراضي العراقية



وجود عسكري
يتجاوز الاتفاقات



عمليات أحادية
دون موافقة الدولة



استخدام الأراضي
في صراعات إقليمية

الأطراف المؤثرة في الساحة العراقية



الولايات
المتحدة



إيران



تركيا



دول
الخليج



إسرائيل



المجتمع
الدولي

العراق يقع في منطقة تتقاطع فيها مصالح القوى الإقليمية والدولية

الآثار والتهديدات



ارتفاع مخاطر
الانزلاق إلى الحرب



تضرر
الاقتصاد والمجتمع



تحويل العراق
إلى ساحة صراع



تهديد مباشر
لأمن العراق الوطني

المسارات والحلول المقترحة



مراجعة الاتفاقات
مع القوات الأجنبية



تعزيز القدرات
الأمنية والعسكرية



سياسة خارجية
متوازنة ومستقلة



تحرك دبلوماسي
وقانون دولي



وحدة الموقف الوطني
وترتيب البيت العراقي

العراق لا يحتاج إلى حرب جديدة كي يثبت أنه دولة ذات سيادة

- ✓ دولة قوية
- ✓ قرار موحد
- ✓ مؤسسات فاعلة
- ✓ سيادة مصانة

بل يحتاج إلى دولة قوية كي لا يصبح مرة أخرى ساحة لحروب الآخرين

سيادة العراق وسط الاعتداءات الأمريكية

ابراهيم الدهش

لم تعد السيادة العراقية مجرد مصطلح دستوري أو عنوان سياسي يُستحضر عند وقوع أزمة، بل أصبحت واحدة من أكثر القضايا إلحاحاً في المشهد العراقي، خصوصاً في ظل ما شهده العراق من اعتداءات وتدخلات عسكرية أمريكية داخل أراضيه، وما يرافق ذلك من جدل واسع حول طبيعة الوجود العسكري الأجنبي، وحدود الاتفاقات التي تنظمه، ومدى قدرة الدولة العراقية على حماية أراضيها وأجوائها ومواطنيها. إن الحديث عن السيادة يبدأ من حقيقة لا ينبغي أن تكون موضع خلاف، وهي أن العراق دولة ذات سيادة، وأن أراضيه وأجواءه ومياهه الإقليمية ليست مساحة مباحة لأي قوة أجنبية، وأن حماية استقلاله ووحدته أراضيه وأمن مواطنيه مسؤولية الدولة ومؤسساتها. غير أن الإشكالية الحقيقية لا تكمن في إعلان هذا المبدأ، وإنما في القدرة على تحويله إلى ممارسة سياسية وأمنية ودبلوماسية فعلية. فالسيادة لا تقاس بعدد البيانات التي تصدرها الحكومات عند وقوع الاعتداءات، وإنما بقدرة الدولة على منع الانتهاك أو مواجهته بالوسائل التي يتيحها القانون، ومحاسبة المسؤولين عنه، وحماية مواطنيها ومؤسساتها. والسيادة، في معناها الأعمق، لا تعني مجرد غياب القوات الأجنبية، وإنما تعني قدرة الدولة على اتخاذ قراراتها بنفسها، وإدارة علاقاتها الخارجية وفق مصالحها الوطنية، وإملاك مؤسساتها وحدها حق استخدام القوة وفق الدستور والقانون. ومن هذا المنطلق، فإن أي ضربات أمريكية داخل العراق، أياً كانت الذرائع المقدمة لتبريرها، تضع الحكومة العراقية أمام مسؤولية سياسية ودستورية وقانونية، لأن الدولة لا تستطيع أن تكون صاحبة السيادة في الخطاب، ثم تبدو عاجزة عن حماية أجوائها وأراضيها. وفي الوقت نفسه، لا يمكن النظر إلى الاعتداءات الخارجية بمعزل عن البيئة الإقليمية المضطربة التي يتحرك فيها العراق. فهو يقع في منطقة تقاطع فيها مصالح الولايات المتحدة وإيران وتركيا ودول الخليج وإسرائيل، ويمتلك موقعاً جغرافياً يجعله، في كثير من الأحيان، ساحة لتبادل الرسائل بين القوى المتصارعة. ومن هنا، فإن استمرار تحويل العراق إلى ميدان لتصفية الحسابات العسكرية والسياسية يمثل خطراً مباشراً على أمنه الوطني، لأن كل ضربة تنفذ داخل أراضيه، وكل رد عسكري يتم فوق أرضه، يرفع احتمالات انزلاقه إلى مواجهة لا يريدها العراقيون ولا يستطيع اقتصادهم ومجتمعهم تحمل نتائجها. ولا بد هنا من التمييز بين التعاون الأمني والعسكري المشروع وبين الوجود الذي يتجاوز حدود الاتفاقات. فقد تحتاج الدول إلى التعاون الدولي في مجالات التدريب وتبادل المعلومات ومكافحة الإرهاب وحماية الأمن، ولا يتعارض ذلك بالضرورة مع السيادة إذا كان قائماً على اتفاقات واضحة ومعلنة وموافقة الدولة. لكن التعاون شيء، وإملاك قوة أجنبية القدرة على اتخاذ قرار عسكري مستقل داخل الأراضي العراقية شيء آخر.

الإسبوعية

للإسبوعية
الصفحة
٣١

ولذلك يحتاج العراق إلى علاقات متوازنة مع الولايات المتحدة، كما يحتاج إلى علاقات متوازنة مع إيران وتركيا والدول العربية والأوروبية وسائر المجتمع الدولي. فالسياسة الخارجية الناجحة لا تقوم على اختيار محور والارتهاون له، وإنما على القدرة على إقامة علاقات متعددة تحفظ المصالح الوطنية وتمنح العراق مساحة أوسع للحركة والاستقلال. والسؤال الحقيقي الذي ينبغي طرحه اليوم ليس: مع من يقف العراق؟ وإنما: كيف يقف العراق مع نفسه أولاً؟ فالدولة التي تعرف مصالحها وتضع أمنها الوطني فوق الاصطفافات قادرة على إقامة علاقات جيدة مع الجميع دون أن تكون تابعة لأحد، وقادرة في الوقت ذاته على رفض أي تدخل يمس سيادتها، أياً كان مصدره. ومن هنا، فإن مواجهة الاعتداءات الخارجية يجب ألا تتحول إلى مناسبة لتبادل الاتهامات الداخلية أو تغليب الحسابات الحزبية، بل ينبغي أن تكون فرصة لإعادة ترتيب البيت العراقي وتوحيد الموقف الرسمي حول مفهوم السيادة. وفي مواجهة أي اعتداء خارجي، لا تكفي البيانات السياسية، مهما كانت قوية في لغتها، بل المطلوب بناء موقف مؤسسي متكامل تستخدم فيه الحكومة الأدوات الدبلوماسية والقانونية، وتوثق الانتهاكات، وتطالب المجتمع الدولي، وتراجع الاتفاقات التي تنظم وجود القوات الأجنبية، وتؤكد من أن الأراضي والأجواء العراقية لا تُستخدم في عمليات عسكرية لا توافق عليها الدولة. كما أن مجلس النواب مطالب بممارسة دوره الرقابي والتشريعي في متابعة الاتفاقات الأمنية والعسكرية، ومساءلة المسؤولين عن مدى قدرة مؤسسات الدولة على حماية السيادة، فيما ينبغي أن تكون المؤسسات القانونية والقضائية حاضرة في هذا الملف لتوثيق الانتهاكات ومتابعتها بالوسائل التي يتيحها القانون. وفي المقابل، فإن الحديث عن السيادة الخارجية لا يمكن أن ينفصل عن ضرورة تنظيم استخدام القوة داخل العراق. فلا يمكن لدولة أن تطالب الآخرين باحترام سيادتها إذا كانت غير قادرة على تنظيم السلاح أو توحيد القرار الأمني. إن حصر السلاح بيد الدولة ليس مطلباً موجهاً ضد مكوّن أو جهة بعينها، وإنما هو قاعدة أساسية من قواعد الدولة الحديثة، لأن تعدد مراكز القرار المسلح يعني عملياً تعدد مراكز القرار السياسي والأمني، ويجعل السيادة نفسها عرضة للتجزئة. والدولة القوية ليست التي تملك أكبر عدد من الأسلحة، وإنما التي يكون فيها قرار استخدام القوة واضحاً وموحداً وخاضعاً للدستور والقانون. لقد دفع العراقيون ثمناً باهظاً نتيجة الحروب والصراعات والتدخلات الخارجية، ومن غير المنطقي أن يبقى العراق، بعد كل هذه التجارب، ساحة مفتوحة لتصفية الحسابات بين القوى الدولية والإقليمية. فالعراق يحتاج إلى التنمية والاستقرار والاستثمار والتعليم والإعمار، ويحتاج إلى حماية اقتصاده ومجتمعه من آثار الصراعات، وليس إلى جبهة جديدة تضاف إلى جبهاته القديمة. إن تحويل العراق إلى ساحة مواجهة بين واشنطن

وطهران، أو بين أي قوى إقليمية ودولية أخرى، يعني في النهاية أن العراقيين هم من سيدفعون الثمن. ولذلك تقتضي المصلحة الوطنية أن يعمل العراق على النأي بنفسه عن الصراعات، لا النأي بنفسه عن محيطه. فالحياد الإيجابي لا يعني الضعف، وإنما يعني أن تكون الدولة قادرة على التواصل مع الجميع، وأن ترفض استخدام أراضيها للاعتداء على الآخرين، وفي الوقت نفسه ترفض أن تكون أراضيها هدفاً لاعتداء الآخرين. ويمتلك العراق أوقافاً سياسية ودبلوماسية مهمة، لكن المطلوب هو توظيفها بطريقة أكثر فاعلية. فموقعه الجغرافي وعلاقاته العربية والإقليمية والدولية وثقله السياسي يمكن أن تمنحه قدرة كبيرة على بناء سياسة خارجية متوازنة ومستقلة. والدبلوماسية ليست بديلاً عن القوة، لكنها تمنح القوة معناها السياسي والقانوني، والدولة التي تمتلك مؤسسات قوية وجيشاً مهنياً وأجهزة أمنية متماسكة ودبلوماسية نشطة تكون أكثر قدرة على الدفاع عن مصالحها من دولة تعتمد على ردود الفعل والانفعالات. ولذلك ينبغي أن يكون للعراق موقف واضح من أي وجود عسكري أجنبي، وأن تحدد الدولة ما تحتاج إليه وما لا تحتاج إليه، وأن تنتقل العلاقات مع القوى الدولية من مفهوم الوجود المفتوح إلى مفهوم الشراكة الأمنية المحددة بالمهام والمدة، مما ينسجم مع المصالح العراقية. فهذه هي الطريقة التي يمكن من خلالها تحقيق التوازن بين الاستفادة من التعاون الدولي والحفاظ على القرار الوطني المستقل. إن السيادة ليست امتيازاً تمنحه الدول الكبرى للدول الأصغر، وليست ورقة تستخدمها الحكومات عندما تحتاج إلى دعم شعبي، وإنما هي حق أصيل ومسؤولية في الوقت ذاته. فالدولة ذات السيادة مطالبة بحماية حدودها، وصيانة أمن مواطنيها، واحترام دستورها، وتطبيق القانون، ومنع أي طرف داخلي أو خارجي من تجاوز مؤسساتها. ومن هنا، فإن حماية السيادة ليست مهمة الحكومة وحدها، ولا الجيش وحده، ولا البرلمان وحده، وإنما هي مسؤولية وطنية مشتركة تتطلب توافقاً سياسياً ومجتمعياً على أن العراق ليس تابعاً لمحور، ولا ساحة لصراع الآخرين، وأن مصطلحه الوطنية يجب أن تكون البوصلة التي تحدد علاقاته ومواقفه. ولعل العراق اليوم بحاجة إلى عقد وطني واضح حول مفهوم السيادة، يقوم على قاعدة مفادها أن القرار الأمني للدولة، وأن السلاح المنظم يجب أن يكون تحت سلطتها، وأن العلاقات الخارجية ينبغي أن تقوم على التوازن والمصالح المتبادلة، وأن الأراضي العراقية لا تُستخدم لاعتداء على أي دولة، وفي الوقت ذاته لا يُسمح لأي دولة باستخدام العراق ساحة لاعتداء عليه. إن العراق لا يحتاج إلى أن يكون تابعاً لواشنطن، ولا تابعاً لطهران، ولا تابعاً لأي محور آخر، ما يحتاجه هو أن يكون تابعاً لمصلحته الوطنية وحدها. والاستقلال الحقيقي لا يعني أن يعيش العراق معزولاً عن العالم، وإنما أن يتعامل مع العالم من موقع الدولة التي تعرف ماذا تريد، وتملك قرارها، وتحمي أرضها، وتحترم التزاماتها، ولا تسمح لأحد بتحويلها إلى ساحة حرب.



إشكالية الفائدة والقرض في الفكر الاقتصادي الإسلامي:

المقاصد الشرعية والتطبيقات المعاصرة



أ.د. أيمن ياسين فهد

الربا ليس مجرد مسألة مالية، بل قضية عدالة اجتماعية ومقصد شرعي لحماية الإنسان والإقتصاد من الاستغلال والأزمات.

التحدي الحقيقي هو في تحقيق توازن بين التوبات الشرعية ومتطلبات الإقتصاد الحديث.



الإقتصاد الإسلامي
(مشاركة وتنمية)

الإقتصاد التقليدي
(فائدة وربح مضمون)

ما هو الربا ؟



الربا في اللغة: الزيادة والنماء. وفي الاصطلاح: زيادة مشروطة في عقد القرض أو المعاوضة بدون مقابل مشروع.

أنواع الربا



ربا الفضل

زيادة في بيع جنس ربوي بأخر من جنسه مع التفاضل



ربا النسبة

الزيادة مقابل الأجل (تأخير السداد) وهو الأصل في الربا

أهداف تحريم الربا في الإسلام



تحقيق العدالة الإقتصادية



منع استغلال حاجة المقترض



جعل المال وسيلة للتبادل سلسة وليس



تحفيز الاستثمار في الإنتاج الفعلي



تحقيق مبدأ المشاركة في الربح والخسارة

ما هي الفائدة في الإقتصاد الحديث؟

التكلفة المدفوعة مقابل استخدام رأس المال: أو العائد للمقرض لقاء تنازله عن السيولة وتأجيل استهلاكه الحالي (القيمة الزمنية للنقود).

أنواع الفائدة في البنوك التقليدية



فائدة مدينة
تفرض على لقاء المقرضين لقاء الموصول على التمويل



فائدة دائنة
تدفع للمودعين لقاء إيداع أموالهم



سعر الفائدة هو الأداة الرئيسية للسياسة النقدية (التحكم في التضخم، الاستثمار، والمروض التقدي).

آراء الفقهاء حول الفائدة المصرفية

رأي الجمهور والمجامع المشرقية



- الفائدة المصرفية هي عين ربا النسبية.
- كل قرض جر منفعة مشروطة فهو ربا.
- ضمان أصل المال مع العائد بنافي قاعدة (الضم بالغرم).
- التحريم عام في القروض الاستهلاكية والإنتاجية.

آراء واجتهادات معاصرة مغايرة



- التمييز بين قروض الاستهلاك والإنتاج.
- اعتبار الفائدة تعويضاً عن التضخم.
- أحكام الربا وردت في معاملات الأفراد وليس المؤسسات.
- القول بأن البنك شخصية اعتبارية تدبر منظومة تمويل جماعية

تجارب دولية في التعامل مع الفائدة



سودان

• تطبيق شامل للمصرفية الإسلامية



ماليزيا

• نظام مزدوج إسلامي وتقليدي



باكستان

• نص دستوري لإزالة الربا



إيران

• قانون المصرفية الخالية من الربا

• 2020 اعتمدت نافذة تقليدية بسبب الضغوط الإقتصادية.

• تسعير المنتجات الإسلامية مرتبط بأسعار الفائدة المرجعية.

• استقرار استخدام الفائدة بسبب الالتزامات الدولية والعجز المالي.

• معدلات أرباح مضمونة عملياً مع استخدام فائدة رسميت ضبط السيولة.

أسباب استمرار استخدام الفائدة في بعض الدول الإسلامية

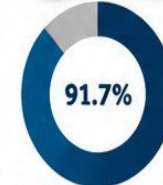
- 1 الاندماج في النظام المالي العالمي (صندوق النقد، البنك الدولي).
- 2 دور الفائدة في السياسة النقدية وغياب بدائل إسلامية كامة.
- 3 تمويل عجز الموازنة بسهولة عبر السندات ذات الفائدة.
- 4 منطق اقتصادي بعيد تعريف الربا في النظام المصرفي الحديث.
- 5 الحاجة إلى استقرار النظام المالي ومواجهة التضخم.

حجم العملة خارج الجهاز المصرفي في العراق



101.97

تريليون دينار عراقي
(77.8 مليار دولار)



من إجمالي النقد المصدر

البائع نحو 111.2

تريليون دينار



الخلاصة

المطلوب هو بناء منظومة مالية إسلامية معاصرة توازن بين المقاصد الشرعية ومتطلبات الإقتصاد الحديث، وتعزز العدالة والتنمية المستدامة.

اقتصاد عادل
لمجتمع مستقر



الالتزام بمقاصد الشريعة مع تطوير أدوات مالية مبتكرة هو الطريق لبناء اقتصاد إسلامي قوي وعادل.

إشكالية الفائدة والقرض في الفكر الاقتصادي الإسلامي: المقاصد الشرعية، والتطبيقات المعاصرة

أ.د. أسير ياسين فهد

الإسبوعية

الدراسات
الشرعية
الاسلامية

يمثل مفهوم الربا أحد المحاور المركزية في التشريع الاقتصادي الإسلامي، إذ جاء تحريمه صريحاً ومغلطاً في القرآن الكريم والسنة النبوية. ومع نشوء النظام المصرفي الحديث واعتماده على آليات الوساطة المالية القائمة على أسعار الفائدة المرتبطة بالقروض، برز جدل فقهي واقتصادي واسع حول سؤال أساسي: هل الفائدة المصرفية المعاصرة هي ذاتها الربا المحرم شرعاً؟ يمتد هذا النقاش ليشمل التطبيق العملي في الدول ذات الأنظمة أو التوجهات الإسلامية، التي وجدت نفسها أمام تحدي الموازنة بين النصوص الشرعية الحاكمة ومتطلبات الاقتصاد العالمي والسياسات النقدية والضغوط المالية والهيكلية. الربا في اللغة هو الزيادة والنماء، أما في الاصطلاح الفقهي فهو زيادة مشروطة في عقد القرض أو في بعض عقود المعاوضات المالية من دون مقابل مشروع. ويقسم الفقهاء الربا إلى نوعين رئيسيين: ربا النسيئة، وهو الزيادة التي يطلبها الدائن من المدين مقابل الأجل والتأخير في السداد، وهي الصورة المعروفة في الجاهلية بقول الدائن للمدين: «انظرني أزدك»، وهي محل إجماع على التحريم؛ وربا الفضل، وهو بيع جنس ربوي بجنسه مع التفاضل في المقدار، كبيع الذهب بالذهب مع زيادة في أحد الطرفين، وقد شُرِعَ المنع منه سداً لذرائع ربا النسيئة. وتدور الفلسفة التشريعية لتحريم الربا حول تحقيق العدالة الاقتصادية ومنع استغلال حاجة المقترض. فالمال في التصور الاقتصادي الإسلامي ليس سلعة تُباع وتُشتري لمجرد ذاتها، وإنما هو وسيلة للتبادل ومقياس للقيمة، كما يهدف النظام الإسلامي إلى توجيه رأس المال نحو الاستثمار والإنتاج الفعليين، والقائمين على المشاركة في الربح والخسارة بدلاً من ضمان عائد ثابت من دون تحمل المخاطر. في المقابل، تُعرّف الفائدة في الاقتصاد الحديث بأنها التكلفة المدفوعة مقابل استخدام رأس المال، أو العائد الذي يحصل عليه المقرض لقاء التخلي عن السيولة وتأجيل الاستهلاك الحالي، وفق مفهوم القيمة الزمنية للنقود. وتعتمد البنوك التقليدية على نوعين رئيسيين منها: الفائدة الدائنة التي تُدفع للمودعين لقاء إيداع أموالهم، والفائدة المدينة التي تُفرض على المقترضين لقاء الحصول على التمويل. كما أصبح سعر الفائدة في الاقتصاد المعاصر إحدى أهم أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية للتأثير في التضخم والاستثمار والسيولة وللتمييز بين الفائدة المصرفية والربا، يمكن تناول المسألة من خلال اتجاهين فقهيين رئيسيين. الاتجاه الأول، وهو رأي جمهور الفقهاء وعدد كبير من المجامع الفقهية

المعاصرة، يرى أن الفائدة المصرفية على القروض هي عين ربا النسيئة المحرم. ويستند هذا الاتجاه إلى أن الزيادة مشروطة على أصل القرض، وأن المقترض ملزم برد أصل المال مع الزيادة بغض النظر عن نجاح المشروع أو خسارته، وهو ما يتعارض مع مبدأ تحمل المخاطر في مقابل الربح. كما يرى أصحاب هذا الرأي أن التحريم عام ولا يفرق بين القروض الاستهلاكية والقروض الإنتاجية أو الاستثمارية. أما الاتجاه الآخر من الاجتهادات المعاصرة، فيحاول التمييز بين الربا المحرم والفائدة المصرفية الحديثة، مستنداً إلى عدة اعتبارات: من بينها أن الربا التاريخي ارتبط في صورته الشائعة باستغلال المحتاجين في قروض الاستهلاك، بينما تُستخدم الفائدة المصرفية الحديثة أيضاً في تمويل المؤسسات والمشروعات الإنتاجية. ويرى بعض أصحاب هذا الاتجاه أن الفائدة قد تمثل تعويضاً عن فقدان القوة الشرائية للنقود بمرور الزمن نتيجة التضخم، أو أن طبيعة البنوك باعتبارها شخصيات اعتبارية تدير منظومة تمويل جماعية تختلف عن صور الإقراض الفردي التي كانت سائدة في العصور السابقة. وتكشف تجارب عدد من الدول ذات الأنظمة أو التوجهات الإسلامية عن تفاوت واضح في تطبيق هذه الرؤى. فبينما تعتمد معظم الدول نظاماً مصرفياً مزدوجاً يجمع بين الصيرفة التقليدية والإسلامية، حاولت دول أخرى أسلمة قطاعها المصرفي بصورة أوسع، لكنها واجهت في الوقت نفسه ضغوطاً اقتصادية ومالية دفعتها إلى التعامل مع أدوات قائمة على الفائدة في بعض المجالات. ففي إيران، أقر عام ١٩٨٣ قانون العمليات المصرفية الخالية من الربا، واعتمد القطاع المصرفي عقوداً مثل المشاركة والمضاربة والمرابحة بدلاً من الفائدة الاسمية المباشرة. إلا أن المصارف تحدد عملياً معدلات ربح متوقعة مسبقاً للمودعين والمقترضين، الأمر الذي جعل هذه المعدلات، في بعض الحالات، قريبة من وظيفة أسعار الفائدة، ولا سيما في ظل التضخم المرتفع. كما تستخدم الدولة أدوات مالية ونقدية مختلفة لإدارة السيولة والدين. وفي باكستان، نص الإطار الدستوري والقانوني على السعي إلى إزالة الربا، فيما صدرت قرارات قضائية متكررة بشأن إلغاء الفائدة. ومع ذلك، واجه التطبيق العملي تحديات كبيرة بسبب تعقيد الالتزامات المالية للدولة وارتباطها بالنظام المالي الدولي. ولذلك استمرت الحكومة في استخدام أدوات تمويل تقليدية، بما فيها أدوات دين قائمة على الفائدة، إلى جانب محاولات التوسع في الصيرفة الإسلامية. أما ماليزيا، فتتقدم نموذجاً للنظام المصرفي المزدوج، إذ تطورت فيها الصيرفة الإسلامية ضمن إطار تنظيمي متقدم إلى جانب المصارف التقليدية. وعلى الرغم من أن المنتجات الإسلامية تقوم على عقود مثل المرابحة والإجارة والاستصناع، فإن تسعير بعضها قد يرتبط بمؤشرات السوق وأسعار الفائدة السائدة. وهذا الربط يتعلق بألية التسعير وليس بتحويل العقد الإسلامي إلى عقد فائدة، لكنه يجعل

تكلفة التمويل الإسلامي متأثرة بحركة السوق التقليدية. وفي السودان، اتجه القطاع المصرفي خلال عقود إلى تطبيق الصيرفة الإسلامية على نطاق واسع وإلغاء الفائدة رسمياً، مع الاعتماد على الصكوك وأدوات التمويل الإسلامي. غير أن التحولات الاقتصادية والسياسية والاحتياجات المرتبطة بالتعامل مع المؤسسات المالية الدولية فرضت تحديات أمام هذا النموذج، وأعادت طرح مسألة التوفيق بين المتطلبات الشرعية والاندماج في النظام المالي العالمي. وتتلخص أبرز الأسباب التي تدفع بعض الأنظمة ذات التوجه الإسلامي إلى استخدام أدوات قائمة على الفائدة في صعوبة الانفصال عن النظام المالي العالمي، الذي تعتمد مؤسساته وأسواقه، بما فيها المؤسسات الدولية وأسواق السندات، على أسعار الفائدة بوصفها مؤشرات أساسية للتمويل والتسعير. كما تواجه البنوك المركزية تحدياً في الاستغناء عن سعر الفائدة كأداة للسياسة النقدية، خصوصاً في السيطرة على السيولة ومواجهة التضخم، عندما لا تتوفر بدائل إسلامية تتمتع بالبرونة والكفاءة نفسيهما. وتحتاج الدول كذلك إلى تمويل عجز الموازنات من خلال إصدار أدوات دين، فيما تتطلب الصكوك الإسلامية عادةً أصولاً حقيقية وهيكل قانونية ومالية أكثر تعقيداً من السندات التقليدية. ومن هنا نشأ اتجاه عملي يسعى إلى تطوير أدوات إسلامية قادرة على أداء وظائف مالية ونقدية مشابهة، مع بقاء الجدل الفقهي قائماً حول حدود المشابهة بين هذه الأدوات والفائدة. وتبرز أهمية هذا النقاش أيضاً في الحالة العراقية، حيث إن حجم العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي يُقدَّر بنحو ١٠٩,٩٧ تريليون دينار عراقي، أي ما يقارب ٧٧,٨ مليار دولار أمريكي، وهو ما يمثل نحو ٢٩١,٧٪ من إجمالي النقد المصدر البالغ قرابة ١١١,٢ تريليون دينار. وتكشف هذه الأرقام عن تحديات كبيرة أمام النظام المصرفي والمالي، وتؤكد الحاجة إلى تطوير أدوات تمويل متوافقة مع الشريعة وقادرة في الوقت نفسه على جذب السيولة إلى الجهاز المصرفي وتعزيز الاستقرار النقدي. وفي المحصلة، لا يزال الجدل حول العلاقة بين الربا والفائدة المصرفية قائماً بين اتجاه فقهي يرى التطابق في جوهر القرض ذي العائد المشروط، واتجاه آخر يركز على اختلاف السياق الاقتصادي وطبيعة المؤسسات المصرفية الحديثة. وبين هذين الاتجاهين، تبدو الحاجة قائمة إلى مقارنة تجمع بين الانضباط الشرعي والواقعية الاقتصادية، وتبحث عن أدوات تمويل ونقد أكثر كفاءة وعدالة، بما يسمح للدول ذات التوجه الإسلامي بتحقيق الاستقرار المالي دون التخلي عن مبادئها التشريعية.



البراغماتية الإسلامية تمويل جديد للاقتصاد العراقي

من القيم الإسلامية ... إلى فرص اقتصادية واقعية



عباس نعمة شامي

أزمة الاقتصاد العراقي



اعتماد نفطي مرتفع
أكثر من 90% من الإيرادات العامة



صدمات مالية متكررة
تقلب أسعار النفط والازمات الإقليمية



عجز مالي واستدانة مزيدة
ضغط على الموازنة والخدمات

اقتصاد متنوع

لعراق أكثر استقراراً
وازدهاراً



الفرصة مع الصكوك الإسلامية



تمويل مستدام ومتوافق
مع الشريعة الإسلامية



جذب رؤوس الأموال المحلية
والإقليمية والدولية



دعم المشاريع الإنتاجية
والبنية التحتية



تقليل الاعتماد على
الاقتراض الخارجي



تحفيز النمو وخلق فرص العمل

مقارنة بين السندات التقليدية والصكوك السيادية

السندات التقليدية



- ❌ دين ثابت
- ❌ فوائد محددة بغض النظر عن الأداء
- ❌ ضغط إضافي على الموازنة
- ❌ مخاطر أعلى في الأزمات

VS

الصكوك السيادية



- ✅ قائمة علي أصول حقيقية
- ✅ مشاركة في المخاطر والعوائد
- ✅ تمويل مشاريع إنتاجية
- ✅ تعزيز الاستدامة المالية

أنواع الصكوك السيادية

1. صكوك قائمة على الأصول



تمويل مشاريع ملموسة
مثل:

- المستشفيات
- المدارس
- الموانئ
- الطرق والسكك الحديدية

2. صكوك مرتبطة بالأصول



استخدام الأصول السيادية
كمرجعية تمويلية مثل

- الأراضي الحكومية
- البنية التحتية القائمة
- حق الانتفاع بالأصول
- المشاريع الاستراتيجية

أرقام وحقائق مهمة



تنويع الاقتصاد
خفض الاعتماد على النفط إلى
أقل من 76% خلال عقد



جذب السيولة المحلية
تفعيل المخدرات في الإستثمار
الوطني



تقليل الاقتراض الخارجي
خفض الحاجة إلى القروض بنسبة
96% - 30%



دعم البنية التحتية
تمويل مشاريع استراتيجية كبرى



الطاقة المتجددة
فرصة لتمويل مشاريع الطاقة النظيفة



رؤية مستقبلية

- تحويل العراق إلى مركز إقليمي للصكوك
- تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص
- الاستفادة من الخبرات الإسلامية والدولية
- بناء اقتصاد مقاوم للأزمات

صكوك اليوم .. لخدمة عراق الغد



الخلاصة

البرلمان الإسلامية ليست شعاراً.
بل أداة عملية لتمويل التنمية في العراق.
الصكوك السيادية يمكن أن تكون جسراً
من التحديات الحالية إلى اقتصاد أكثر تنوعاً
واستقراراً وازدهاراً

اقتصاد قوي .. مجتمع مستقر .. عراق مزدهر

البراغماتية الاسلامية والاقتصاد العراقي

عباس نعمة شمخي

الأخذ بالنتائج الناجحة هو أساس الفلسفة البراغماتية الغربية والأمريكية؛ فالنظر، مهما بلغت قوة من يقدمه، لا يفضي إلى شيء ما لم يتحول إلى تطبيق عملي يحقق نتيجة قابلة للقياس والاستمرار. ومن هذا المنطلق، فإن تقييم السياسات الاقتصادية لا ينبغي أن يتوقف عند منطلقاتها النظرية، بل يجب أن يمتد إلى قدرتها على معالجة المشكلات وتحقيق نتائج ملموسة. ولا يخفى أن الاقتصاد العراقي يمر اليوم بإشكالية هيكلية معقدة، تتمثل بصورة أساسية في انكشافه الكبير على تقلبات أسواق النفط العالمية، الأمر الذي جعله عرضة لصدمات مالية متكررة أربكت الموازنات العامة، وعطلت عدداً من المشاريع الاستثمارية، وأضعفت القدرة على التخطيط المالي طويل الأمد. وعليه، تلجأ الحكومات العراقية بصورة متكررة إلى خيارات تقليدية محددة، على الرغم من الكلفة والمساوئ المترتبة عليها. فالافتراض التقليدي الداخلي أو الخارجي يحتمل الدولة فوائد وأعباء مالية تتراكم مع مرور الوقت، وقد تنتقل آثارها إلى الأجيال اللاحقة، في حين أن اللجوء إلى التمويل بالعجز، وفق المقترح الكينزي، قد يسهم في تغذية معدلات التضخم عندما لا يقترن بزيادة مقابلة في الإنتاج، الأمر الذي يفرض ضغوطاً متكررة على العملة العراقية ويضعف قوتها الشرائية. ومن هنا برزت الحاجة إلى تبني أدوات حديثة يمكن وصفها بالبراغماتية الإسلامية، وفي مقدمتها الصكوك السيادية المبتكرة، بوصفها فرضية هويلية تسعى إلى إعادة دمج التمويل في الهيكل الاقتصادي الحقيقي، وتوفير مخارج أكثر ارتباطاً بالتعافي والتنمية المستدامة. فهذا النوع من التمويل ينقل الفكرة من تمويل الاستهلاك والنفقات الجارية عبر القروض الداخلية والخارجية إلى تمويل الأصول والمشاريع الإنتاجية، بحيث يصبح رأس المال مرتبطاً بنشاط اقتصادي يمكن أن يولد قيمة مضافة ويعزز قدرة الاقتصاد على النمو. وتبرز قوة فرضية التمويل عبر الصكوك السيادية في اعتمادها على أصول حقيقية ومشاريع محددة، وهي فلسفة تختلف عن السندات التقليدية التي تفرض على الدولة التزامات مالية ثابتة بصرف النظر عن نتائج المشاريع التي مولتها. فالنظام المالي التقليدي، ولا سيما عندما تنجبه القروض إلى تغطية النفقات التشغيلية والرواتب، قد يؤدي إلى تراكم الدين من دون أن يقابله بالضرورة خلق قيمة اقتصادية جديدة. أما الصكوك الشرعية، فتتطلب، بحسب هيكلها، ارتباط التمويل بأصل أو مشروع حقيقي، الأمر الذي يتيح توجيه الأموال نحو قطاعات إنتاجية قادرة على توليد عوائد وتنشيط الاقتصاد.

الإسبوعية

الدراسات
الأسبوعية
الصفحة ١٨

وتظهر أهمية هذا الأمر بصورة أكبر في أوقات الصدمات المالية. فبينما يمكن أن تستمر أعباء الدين التقليدي وفوائده حتى في حال تعثر المشاريع أو تراجع الإيرادات، تسمح بعض هياكل الصكوك بربط العائد بأداء الأصل أو المشروع، مع مراعاة المخاطر المحددة في العقد. وعلاوة على ذلك، فإن إصدار الصكوك بالعملة المحلية، متى توافرت الشروط المالية والقانونية المناسبة، يمكن أن يقلل الانكشاف على الديون المقومة بالعملة الأجنبية، ويسهم في حماية الاحتياطيات النقدية من الضغوط المرتبطة بخدمة الدين الخارجي، وبالتالي تخفيف بعض الضغوط على سعر الصرف. وتقضي البراغماتية الاقتصادية الإسلامية كذلك بتوزيع أدوات الإصدار وعدم الاكتفاء بنموذج واحد، من خلال تطوير الصكوك السيادية الهجينة والصكوك الخضراء، التي يمكن توجيهها إلى مشاريع الطاقة المتجددة، وتحلية المياه، ومعالجة النفايات، وتطوير البنية التحتية المستدامة. وتكتسب هذه الأدوات أهمية متزايدة في ظل توجه المستثمرين نحو المشاريع ذات الأثر الاقتصادي والبيئي المستدام، مما يتيح للعراق الجمع بين التمويل والتنمية ومعالجة بعض تحدياته الهيكلية. ويمكن للصكوك الخضراء، بصورة خاصة، أن توفر قناة لتمويل مشاريع استراتيجية تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة، مع ربط العوائد بمشاريع ذات منفعة اقتصادية وبيئية طويلة الأمد. غير أن نجاح هذا التوجه لا يعتمد على إصدار الصكوك بحد ذاته، وإنما يحتاج إلى بيئة مؤسسية وتشريعية ورقابية متكاملة. فالصكوك السيادية تتطلب تحديد الأصول والمشاريع بصورة دقيقة، ووضع قواعد واضحة للملكية والعوائد والمخاطر، وتعزيز الشفافية والإفصاح، وإنشاء آليات رقابة شرعية ومالية مستقلة تضمن سلامة الهيكل ومنع استخدام الصكوك كغطاء لإعادة إنتاج الدين التقليدي بصورة مختلفة. كما ينبغي أن تكون المشاريع الممولة قابلة للتقييم الاقتصادي، وأن تخضع لعناية واجبة تضمن قدرتها على تحقيق عوائد حقيقية. ومن هنا يتضح أن البراغماتية الإسلامية عبر الصكوك السيادية لا ينبغي النظر إليها بوصفها مجرد بديل شرعي للقروض القائمة على الفائدة، بل باعتبارها أداة مالية واقتصادية وسياسية يمكن أن تسهم في معالجة الاختلالات الهيكلية للاقتصاد العراقي، من خلال ربط التمويل بالأصول والمشاريع، واستقطاب السيولة المكتنزة، وتوسيع قاعدة الاستثمار، وتنويع مصادر الإيرادات والتمويل. وبذلك يمكن للنظام المالي العراقي أن يحول الصكوك من أداة مؤقتة لسد العجز المالي إلى رافعة استراتيجية لمواجهة الصدمات، وتحفيز الإنتاج، وتنويع الاقتصاد، وبناء مسار أكثر استدامة للاستقرار المالي والتنمية.

ويمكن للعراق استثمار هذه الفلسفة في معالجة نقص السيولة وتنويع مصادر تمويل الموازنة، بدلاً من الاعتماد المفرط على القطاع النفطي والريعي. فصكوك الاستصناع والتجارة والمشاركة المتناقصة وغيرها من الهياكل الملائمة يمكن أن تسهم في تمويل مشاريع البنية التحتية التي تعاني من نقص الدعم أو ضعف التوجيه الاستراتيجي. وعندما يرتبط رأس المال بالمشاريع الإنتاجية، يصبح من الممكن تحويل جزء من الأزمات المالية إلى فرص لتكوين رأس المال الوطني، مع توفير عوائد مستدامة وتقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية في تمويل النفقات التشغيلية. كما أن توجيه الصكوك إلى مشاريع إنتاجية من شأنه خلق فرص عمل، وتنشيط القطاعات المرتبطة بالمشروع، وتوسيع القاعدة الزرعية مستقبلاً، بما يحقق أثراً اقتصادياً يتجاوز مجرد توفير التمويل. وتتمثل فلسفة الصكوك السيادية، في هذا السياق، في نمطين رئيسيين يمكن أن يشكلأ أساساً لتطوير الصكوك التنموية في العراق. أولهما الصكوك القائمة على الأصول، التي تقوم على نقل ملكية الأصل الإنتاجي، كالمستشفيات والمدارس والموانئ والطرق، إلى المستثمرين وفق الهيكل القانوني للصك، بحيث يرتبط العائد بأداء الأصل، مع تحديد المخاطر والمسؤوليات بصورة واضحة. وثانيهما الصكوك المرتبطة بالأصول، وهي خيار أكثر ملاءمة لبعض الأطر التشريعية، إذ تستخدم الأصول السيادية مرجعية ائتمانية وحسابية لتوليد العوائد، مع احتفاظ الدولة بالملكية القانونية للأصل، وفق الهيكل المعتمد للصك. وفضلاً عن ذلك، يمكن لهذه الفلسفة أن تسهم في امتصاص جزء من السيولة النقدية المكتنزة خارج الجهاز المصرفي، وبذلك يتحقق شمول مالي أوسع. فضعف الثقة بالنظام المالي، والمخاوف من بعض المعاملات المصرفية، وعوامل اقتصادية واجتماعية أخرى، قد تدفع الأفراد إلى الاحتفاظ بأموالهم خارج القنوات المصرفية. ومن ثم، فإن طرح صكوك سيادية حكومية مبتكرة، مصاغة وفق أطر شرعية وقانونية واضحة، ومستندة إلى مشاريع استثمارية محددة، يمكن أن يساعد على جذب هذه السيولة المعطلة وإعادة تدويرها إلى الدورة الاقتصادية. وتؤدي هذه العملية إلى تحقيق فائدتين متوازيتين: تعميق الشمول المالي من جهة، وزيادة الاستثمارات التنموية من جهة أخرى. كما يمكن أن تمنح الدولة مصدراً إضافياً للتمويل المحلي، بما يقلل حاجتها إلى الاقتراض الخارجي من مؤسسات مالية قد ترتبط بعملياتها بشروط والتزامات طويلة الأجل. وفي المقابل، تتيح الصكوك توزيع المخاطر بين الدولة والمستثمرين وفق طبيعة العقد، بما ينسجم مع قاعدة «الغنم بالغرم» ومبدأ ارتباط العائد بالمخاطرة، بدلاً من تحميل المدين وحده كامل أعباء التمويل. وهذا النموذج، إذا أحسن تصميمه، يمكن أن يعزز ثقة المستثمرين ويشجع المدخرات المحلية على التحول إلى استثمارات منتجة.



«ناتو إسلامي» تشكّل من مكة ما الذي تخشاه طهران فعلاً؟



د. علي المندلاوي

الاتفاق ليس موجهاً ضد إيران بصيغته الحالية، بل بالعكس يني أرضية إقليمية لأمن جماعي في ظل تراجع الاعتماد الكامل على المظلة الأمريكية.

الخطر الإيراني لا يكمن في الاتفاق بحد ذاته بل في بامكانية تحولة مستقبلاً إلى بنية عسكرية أكثر تماسكاً.

اتفاقية مكة للدفاع المشترك

7 آب / أغسطس 2024

ما هي اتفاقية مكة؟

- دفاع جماعي: أي: لعنداء مصالح على إحدى الدول الثلاث يُعتبر لعنداء على جميعها.
- تعاون عسكري وأمني وتنسيق استخباري.
- تعزيز القدرات الدفاعية المشتركة.

مواقف الأطراف

- السعودية:** تعزيز الأمن الإقليمي والاستقرار
- تركيا:** لا تستهدف إيران ولا أي دولة أخرى. هلكان فيضال وزير الخارجية التركي.
- باكستان:** شراكة دفاعية لا تعني العداء مع إيران.

الموقف الإيراني

- الخطاب الرسمي:** الاتفاق لا يشكل تهديداً لإيران. الخطر الحقيقي هو (مشروع إسرائيل الكبرى)
- القلق غير المعلن:** ترى بعض الصحف والمواقف الملحقة أن الاتفاق إن محاولة لبناء موانئ إقليمية جديدة وتطوير إيران.

لماذا لا يعتبر موجهاً مباشرة ضد إيران؟

- تركيا ترتبط بإيران بعلاقات اقتصادية وحدودية وأمنية معقدة
- بلدان ترتبط بحدود مشتركة وقضية أمنية أساسية.
- لا توجد نية معلنة لدى أنقرة أو إسلام أباد للدخول في مواجهة عسكرية مع طهران.

ما الذي يعكسه الاتفاق؟

- محاولة لبناء نظام إقليمي جديد
- بحث إقليمي عن ترتيبات أمنية بدلية أو مكملة.
- تصدع الثقة بالمظلة الأمريكية التقليدية.

السيناريوهات المحتملة

- بقاء الاتفاق في إطاره الدفاعي الحالي.
- توسع تدريجي ليصبح بنية عسكرية متكاملة.
- إعادة توظيفه مستقبلاً تحت ضغط أمريكي لتمير مشروع احتواء إيران.

نقطة الخطر الحقيقية بالنسبة لطهران

- ليس الاتفاق الحالي.** بل احتمال تحولة مستقبلاً إلى تحالف أمني وعسكري قد يزعج إيران



أمن إقليمي أكثر توازناً

الشرق الأوسط مستقر



الخلاصة

اتفاق مكة ليس ناتو إسلامياً موجهاً ضد إيران حالياً. بل محاولة لإعادة هندسة موازين القوى والأمن في المنطقة. يعد حرب غيرت الكثير من المعادلات القديمة. المستقبل سيحدد مساره الحقيقي.

طهران لا تخشى (ناتو إسلامي) بل نخشى ما قد يصبح عليه هذا الإطار غداً.



«ناتو إسلامي» تشكّل من مكة؟- ما الذي تخشاه طهران فعلاً؟

د. علي المندلاوي

حين وقعت الرياض وأنقرة وإسلام آباد «اتفاقية مكة للدفاع المشترك» في السابع من آب/أغسطس الجاري، بدا للوهلة الأولى أن المنطقة أمام حلف عسكري ثلاثي الأضلاع يمكن قراءة فصوله من زاوية واحدة هي إيران. غير أن من يتابع تفاصيل الاتفاق وردود الفعل عليه، سواء في طهران أو أنقرة، يكتشف أن الصورة أكثر تعقيداً من عنوان «ناتو إسلامي» الذي رددته بعض الأعلام على عجل. فالخطوط العامة للاتفاق تقوم على مبدأ الدفاع المشترك، مما يعني أن أي اعتداء مسلح على إحدى الدول الثلاث يُنظر إليه باعتباره تهديداً للأطراف الأخرى، لكن السؤال الذي يستحق تحليلاً معمقاً هو: لماذا تصر طهران رسمياً على أن الاتفاق لا يستهدفها، بينما تنظر إليه أوساط إيرانية باعتباره جرس إنذار استراتيجي؟

بين الخطاب الرسمي والقلق غير المعلن

قال المتحدث باسم الخارجية الإيرانية إن الاتفاق لا يشكل تهديداً لبلاده، وحاول تحويل دفة النقاش نحو «مشروع إسرائيل الكبرى» باعتباره الخطر الحقيقي على دول المنطقة. ويعكس هذا الخطاب الدبلوماسي حرص طهران على عدم منح الاتفاق منذ بدايته صفة التحالف المعادي لها. غير أن هذا الموقف الرسمي لا يلغي وجود قلق داخل بعض الأوساط السياسية والإعلامية الإيرانية، التي رأت في الاتفاق محاولة لإعادة تشكيل موازين القوى الإقليمية بطريقة قد تؤدي، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، إلى تطويق إيران. والحقيقة أن مصدر القلق الإيراني لا يكمن بالضرورة في الاتفاق بصيغته الحالية، بل في مآلاته المحتملة. فالإطار الدفاعي الثلاثي قد يتطور مستقبلاً، إذا توافرت الإرادة السياسية والظروف الإقليمية المناسبة، إلى بنية أمنية أكثر تماسكاً، تتضمن آليات تنسيق عسكري واستخباري أوسع، وربما ترتيبات تسليح وقيادة مشتركة. ولذلك تنظر طهران إلى الاتفاق ليس فقط باعتباره وثيقة قائمة، وإنما باعتباره إطاراً يمكن أن يتطور وفقاً للمتغيرات التي تشهدها المنطقة.

لماذا يصعب وصف الاتفاق بأنه «تطويق لإيران»؟

هنا تكمن نقطة الضعف في القراءة السطحية التي تصف الاتفاق بأنه مشروع لتطويق إيران. فالمعطيات الجيوسياسية تشير إلى أن تركيا وباكستان، وهما شريكان أساسيان للسعودية في هذا الترتيب، هما في الوقت نفسه من أقل الأطراف قابلية للتحويل إلى جزء من مواجهة عسكرية مباشرة مع طهران. فتركيا ترتبط بإيران بعلاقات اقتصادية وحدودية وأمنية معقدة، تشمل ملفات الطاقة والتجارة

والثقل العسكري والسياسي الكبير في هذا الترتيب، على نفي ذلك بصورة متكررة؟ وإذا لم يكن موجهاً ضدها، فلماذا تنظر إليه بعض الأوساط الإيرانية باعتباره تطوراً استراتيجياً يستحق المتابعة والقلق؟ ربما تكون الإجابة الأقرب إلى الدقة أن اتفاق مكة ليس موجهاً بالأساس ضد طرف محدد، بقدر ما هو محاولة لإعادة هندسة بعض موازين القوة والأمن في المنطقة بعد سلسلة من الأزمات والحروب التي غيّرت كثيراً من المعادلات القديمة. وطهران تدرك أن وصف الاتفاق بأنه «ناتو إسلامي» سابق لأوانه، في ظل التباينات السياسية والاستراتيجية بين الدول الموقعة وتشابك علاقاتها مع إيران.

نقطة الخطر الحقيقية: ما بعد اتفاق مكة

لا تكمن مخاوف طهران الأساسية في اتفاق مكة بصيغته الحالية، بقدر ما تكمن في احتمال إعادة توظيفه مستقبلاً ضدها. فالإطار الذي يقدم اليوم باعتباره آلية للدفاع المشترك قد يتطور، تحت ضغط الأحداث أو نتيجة تغير أولويات الأطراف، إلى ترتيبات أمنية وعسكرية أكثر اتساعاً. كما أن دخول قوى خارجية على خط هذا الترتيب قد يمنحه وظيفة مختلفة عن تلك التي أعلنها الموقعون في البداية. ولهذا تتابع طهران الاتفاق بحذر، فهي لا تخشى بالضرورة قيام «ناتو إسلامي» مكتمل الأركان في المدى القريب، وإنما تخشى أن يتحول الإطار الدفاعي تدريجياً إلى تحالف أمني وعسكري أكثر تماسكاً، تكون إيران أحد أطراف التناقص معه أو هدفاً غير مباشر له. وفي المقابل، فإن تحويل الاتفاق منذ الآن إلى مشروع معاد لإيران قد يكون قراءة متسرعة لا تأخذ في الاعتبار مصالح الدول الثلاث وحساباتها المستقلة. فالسعودية تريد تعزيز أمنها وتنويع شركائها الدفاعية، وتركيا تسعى إلى توسيع نفوذها مع الحفاظ على علاقاتها المتعددة، بينما تبحث باكستان عن ترتيبات تعزز أمنها ومصالحها الاقتصادية من دون الدخول في صراعات إقليمية مفتوحة. وبذلك فإن القيمة الحقيقية لاتفاق مكة لا تكمن فقط في بنوده الحالية، وإنما في المسار الذي يمكن أن يسلكه مستقبلاً. فإذا بقي إطاراً للتعاون الدفاعي بين ثلاث دول ذات مصالح مشتركة، فقد يمثل خطوة نحو قدر أكبر من الاعتماد الإقليمي على الذات. أما إذا تطور إلى منظومة عسكرية ذات أهداف جيوسياسية محددة، فإن حسابات إيران ودول المنطقة ستتغير بصورة جوهرية. ومن هنا، فإن السؤال الأكثر أهمية ليس ما إذا كان اتفاق مكة موجهاً ضد إيران اليوم، بل ما إذا كانت التحولات الإقليمية ستدفعه غداً إلى أن يصبح كذلك. وهذه هي النقطة التي تجعل طهران تتعامل معه بحذر، وتجعل المنطقة كلها تراقب خطواته المقبلة أكثر مما تنشغل بتسميته الحالية.

وأمن الحدود والقضية الكردية وتطورات الأوضاع في سوريا والعراق. وهذه المصالح المتشابكة تجعل أنقرة حريصة على إبقاء قنوات التواصل مع طهران مفتوحة، حتى عندما تختلف معها في ملفات إقليمية عديدة. ولذلك فإن تحويل الاتفاق إلى منصة لمواجهة إيران سيكون مكلفاً بالنسبة إلى تركيا، التي تحاول الحفاظ على مساحة واسعة للمناورة بين القوى الإقليمية والدولية. أما باكستان، فتجمعها بإيران حدود مشتركة حساسة وملفات أمنية معقدة، فضلاً عن علاقات تاريخية وجغرافية تجعل إسلام آباد حريصة على عدم الانخراط في صراع مفتوح مع جارتها الغربية. وحتى في فترات التوتر الإقليمي، لم تظهر باكستان استعداداً واضحاً لتحويل شركتها الدفاعية مع الرياض إلى أداة مباشرة للضغط على طهران. ومن هنا يمكن فهم تأكيد وزير الخارجية التركي هاكان فيدان أن الاتفاق لا يستهدف إيران ولا أي دولة أخرى، وأن الدول الثلاث لا تعتبر أي طرف عدواً لها ما لم يبادر إلى الاعتداء عليها. فهذا الموقف لا يبدو مجرد مجاملة دبلوماسية، وإنما يعكس حقيقة جيوسياسية تتعلق بطبيعة علاقات أطراف الاتفاق مع إيران.

القراءة الإيرانية: تراجع الثقة بالمظلة الأمريكية

الأعمق من ذلك أن اتفاق مكة قد يعكس، قبل أن يكون مشروعاً لاحتواء إيران، تراجعاً نسبياً في الثقة بالمظلة الأمنية الأمريكية التقليدية في المنطقة. فقد اعمدت دول خليجية وإقليمية لعقود على الشراكات الدفاعية مع واشنطن، لكنها وجدت نفسها أمام بيئة أمنية أكثر اضطراباً، دفعتها إلى البحث عن ترتيبات إضافية تعتمد بصورة أكبر على قدراتها الذاتية وعلى التعاون الإقليمي. ومن هذه الزاوية، يمكن النظر إلى الاتفاق باعتباره محاولة لبناء شبكة أمنية إقليمية أكثر اعتماداً على القوى الإسلامية نفسها، وليس بالضرورة إعلاناً عن تشكيل جبهة عسكرية ضد إيران. فالدول الموقعة قد تكون رغبة في تقليل اعتمادها على الضمانات الخارجية، مع الاحتفاظ بعلاقاتها الاستراتيجية مع الولايات المتحدة والقوى الدولية الأخرى. وهذا التطور يحمل دلالة مهمة بالنسبة إلى طهران؛ إذ إن بناء ترتيبات دفاعية إقليمية من دون مشاركة إيران قد يحد، على المدى الطويل، من قدرتها على التأثير في بنية الأمن الإقليمي، حتى لو لم يكن الاتفاق موجهاً إليها بصورة مباشرة. ولذلك فإن القلق الإيراني قد يرتبط بتغير قواعد اللعبة أكثر مما يرتبط ببناء متعدد في الاتفاق.

السؤال الذي لا يريد أحد الإجابة عنه بصراحة

يبقى السؤال الأهم: هل يمثل الاتفاق تحالفاً موجهاً ضد إيران، أم أنه بداية لنظام أمني إسلامي إقليمي جديد لا يستهدف طرفاً بعينه؟ المفارقة أن الأطراف الثلاثة وطهران نفسها لا تبدو قادرة على حسم هذا السؤال بصورة قاطعة. فإذا كان الاتفاق موجهاً ضد إيران، فلماذا تصر أنقرة، صاحبة



مركز الشهيد الخامس
SHAHID KHAMES INSTITUTE
FOR STRATEGIC STUDIES



د. نوار السعدي

العراق بين النفط والأمن

التداعيات الجيوسياسية للهجوم على خط أنابيب النفط السعودي

أهمية خط أنابيب شرق - غرب

- 1,200** كيلومتر طول الخط
- 4 ملايين** برميل يومياً الطاقة التصديرية
- 4%** من الإمدادات النفطية العالمية
- يربط شرق السعودية بميناء ينبع على البحر الأحمر
- يمثل بديلاً استراتيجياً عن مضيق هرمز



مخاطر مترابطة على أمن الطاقة

- مضيق هرمز** خطر على الملاحة البحرية
- باب المندب** اضطرابات متزايدة
- خطوط الأنابيب البرية** أصبحت إدماناً مباشراً
- هجمات إرهابية** في سوق الطاقة العالمي أصبح أضيق

أسعار النفط وتأثيرها

خام بنيت (دولار للبرميل)



التداعيات على العراق

فرص مُعدّة

- زيادة الإيرادات النفطية
- تحسن مؤقت في المالية العامة
- فرص أكبر لتنويع الاقتصاد والشركات الإقليمية

مخاطر رئيسية

- تراجع الاستثمار الأجنبي
- اضطراب التجارة وارتفاع تكاليف النقل
- ارتفاع أسعار السلع والطاقة عالمياً
- احتمال مواجهة إقليمية بتكلفة عالية على العراق

العلاقات العراقية - السعودية



حجم التبادل التجاري
1.7 مليار دولار
في 2025



نمو واسع في التجارة عبر مضيق هرمز



استثمارات وشركات سعودية في العراق



أي توتر أمني ينعكس على التجارة والاستثمار وثقة المستثمرين

التميز المهم



إثبات نقطة الانطلاق
الهجوم انطلق من داخل محاققة ميسان (بحسب التحقيقات الأولية)



تحديد الجهة المنفذة
لم تعلن أي جهة مسؤوليتها ولا يجوز استنتاج هوية المقتحمين قبل اكتمال التحقيقات

ما يحتاجه العراق



منع استخدام الأراضي العراقية لهجمات خارج الحدود



تكشف نتائج التحقيق بشفافية وتحديد المسؤولية القانونية



بناء منظومة إقليمية لأمن الطاقة بمشاركة دول المنطقة



التحول إلى شريك في التجارة والطاقة وليس ساحة صراع إقليمي

الرسالة الأساسية



أمن الطاقة في المنطقة مترابط، واستهداف البنية التحتية النفطية في أي دولة مجاورة يخلق سابقة خطيرة يمكن أن تتركز على العراق.

مصصلحة العراق تقتضي حماية سيادته ومصالحه الاقتصادية، وأن يكون جزءاً من منظومة الاستقرار الإقليمي وليس مصدراً للمخاطر

العراق بين النفط وانعدام الأمن؛ التداعيات الجيوسياسية للهجوم على خط أنابيب النفط السعودي

د. نوار السعدي

الإسبوعية

الدراسات
الاستراتيجية

أعتقد أن الهجوم الذي استهدف خط أنابيب النفط السعودي شرق-غرب يمثل تطوراً بالغ الخطورة، ليس من الناحية الأمنية فحسب، وإنما أيضاً من زاوية الاقتصاد السياسي وأمن الطاقة في المنطقة. وتتضاعف أهمية هذا الخط في الظرف الراهن، باعتباره أحد أهم البدائل أمام السعودية لتصدير نفطها بعيداً عن مضيق هرمز؛ ومن ثم فإن استهدافه يعني عملياً توسيع دائرة المخاطر التي تواجه منظومة الطاقة الإقليمية، وتقليص الخيارات المتاحة أمام الدول المنتجة لتجاوز الأزمات التي قد تصيب الممرات البحرية الحيوية. ويمتد خط شرق-غرب لنحو ١,٢٠٠ كيلومتر، ويربط مناطق إنتاج النفط في شرق السعودية بميناء ينبع على البحر الأحمر. وقد اكتسب خلال أزمات مضيق هرمز أهمية استراتيجية متزايدة، باعتباره مساراً بديلاً يتيح تقليل اعتماد الصادرات السعودية على الخليج. وتشير التقديرات إلى أن الخط كان ينقل نحو أربعة ملايين برميل يومياً، وهو ما يجعل أي توقف طويل الأمد فيه عاملاً مؤثراً في سوق النفط العالمية، ولا سيما في ظل تصاعد التوترات الجيوسياسية في المنطقة. ومن وجهة نظري، فإن أخطر ما في الحادثة لا يتمثل في الضرر المادي المباشر الذي قد يلحق بالأنبوب، وإنما في انتقال الصراع من استهداف طرق الملاحة البحرية إلى استهداف البدائل البرية التي أنشئت أصلاً لتجاوز المخاطر المرتبطة بالممرات البحرية. فنحن أمام منظومة مخاطر مترابطة: مضيق هرمز من جهة، وباب المندب والبحر الأحمر من جهة أخرى، والآن خطوط الأنابيب التي يفترض أن توفر بديلاً عن هذه الممرات. وهذا يعني أن هامش الأمان في سوق الطاقة العالمي أصبح أضيق بكثير، وأن المخاطر لم تعد مرتبطة بممر بحري واحد أو نقطة جغرافية محددة، بل أصبحت قادرة على الانتقال بين مختلف حلقات سلسلة إمدادات الطاقة. وكلما اتسعت دائرة الاستهداف، ارتفعت علاوة المخاطر الجيوسياسية التي تدخل في حسابات أسعار النفط والتأمين والنقل والاستثمار. أما بالنسبة إلى العراق، فأعتقد أن هناك ضرورة للتمييز بين مسألتين مختلفتين: إعلان الحكومة العراقية أن الهجوم انطلق من الأراضي العراقية، وتحديد الجهة التي نفذت الهجوم أو الجهة التي تقف وراءه سياسياً. فقد أعلنت الحكومة أن التحقيقات الأولية أكدت انطلاق المسيرات من موقع داخل محافظة ميسان، واتخذت إجراءات بحق قيادة عمليات ميسان، كما شكلت مجلساً للتحقيق. وفي الوقت نفسه، لم تعلن أي جهة مسؤولية الهجوم، وفيما نفت بعض الفصائل العراقية مسؤوليتها عنه، لذلك، ومن الناحية المهنية والقانونية، ينبغي عدم الانتقال مباشرة من إثبات نقطة الانطلاق الجغرافية إلى استنتاج نهائي بشأن هوية المنفذ أو الجهة التي أصدرت قرار تنفيذ الهجوم. غير أن هذه الحقيقة لا تلغي البعد السياسي والاقتصادي للقضية؛ فمجرد

ثبوت استخدام الأراضي العراقية كنقطة انطلاق لهجوم يستهدف البنية التحتية لدولة مجاورة يمثل مشكلة كبيرة للعراق، حتى قبل حسم هوية الجهة المنفذة. فالعراق لا يستطيع أن يسمح بأن تتحول أراضيه إلى منصة تنطلق منها هجمات تستهدف البنية التحتية لدول الجوار، لأن تكلفة ذلك لن تكون أمنية فقط، بل ستعكس بصورة مباشرة على علاقاته الاقتصادية والاستثمارية والتجارية. وتكتسب العلاقة العراقية-السعودية أهمية خاصة في هذا السياق، بعدما أصبحت خلال السنوات الأخيرة أحد مسارات الانفتاح الاقتصادي العراقي على المحيط العربي. وقد بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين نحو ١,٧ مليار دولار في عام ٢٠٢٥، مع نمو واضح في حركة التجارة عبر منفذ عرعر، فضلاً عن وجود استثمارات وشركات سعودية في العراق. وبالتالي، فإن أي توتر أمني طويل الأمد يمكن أن ينعكس على حركة التجارة والاستثمارات والنقل البري وثقة المستثمرين، وليس فقط على مستوى العلاقات السياسية بين بغداد والرباط. ومن المهم هنا النظر إلى المسألة من زاوية أوسع. فالعراق يحتاج إلى بناء علاقة اقتصادية استراتيجية مع السعودية ودول الخليج، لأن يكتفي بزيادة حجم التبادل التجاري. فالاقتصاد العراقي بحاجة إلى تنويع علاقاته ومصادر الاستثمار والأسواق، والاستفادة من موقعه الجغرافي في بناء شبكة من المصالح الاقتصادية الإقليمية. ولذلك، فإن تحويل الأراضي العراقية إلى مصدر للمخاطر الإقليمية سيضر بالمصلحة الاقتصادية العراقية على المدى الطويل، ويقوض الجهود الرامية إلى جذب الاستثمارات وتعزيز العلاقات التجارية. أما على مستوى أسواق النفط، فإن استمرار توقف خط شرق-غرب في هذا التوقيت قد يؤدي إلى رفع علاوة المخاطر الجيوسياسية في أسعار النفط، خصوصاً مع تزامن الهجوم مع اضطرابات مضيق هرمز وتزايد المخاطر في باب المندب والبحر الأحمر. وقد تجاوزت أسعار النفط بالفعل حاجز المئة دولار للبرميل، فيما وصل خام برنت في تعاملات ١٤ سبتمبر إلى نحو ١٠٧-١٠٨ دولارات. غير أن ارتفاع أسعار النفط يحمل مفارقة مهمة بالنسبة إلى العراق. فمن جهة، يمكن أن يؤدي ارتفاع سعر البرميل إلى زيادة الإيرادات النفطية للدولة العراقية، إذا بقيت مستويات التصدير مستقرة. ومن جهة أخرى، فإن العراق اقتصاد ريعي يعتمد بصورة كبيرة على النفط في تمويل الإنفاق العام، ولذلك فإن ارتفاع الأسعار الناتج عن أزمة جيوسياسية لا يعني بالضرورة تحقيق مكسب اقتصادي صافي. فإذا أدت الأزمة إلى ارتفاع تكاليف النقل والتأمين والاستيراد، واضطراب حركة التجارة، وارتفاع أسعار السلع والطاقة عالمياً، فإن جزءاً من الإيرادات النفطية الإضافية سيستهلك في مواجهة ارتفاع تكاليف الاقتصاد. كما أن استمرار التوتر الإقليمي قد يرفع تكلفة تنفيذ المشاريع والاستثمارات ويزيد من المخاطر التي تأخذها الشركات الأجنبية في حساباتها عند دخول السوق العراقية. وهناك نقطة أكثر خطورة: إذا تطورت الأزمة إلى

مواجهة مباشرة بين السعودية أو دول الخليج وبين جهات مسلحة داخل العراق، فإن التكلفة الاقتصادية المحتملة على العراق ستكون أكبر بكثير من أي مكسب مؤقت قد ينتج عن ارتفاع أسعار النفط. فارتفاع سعر البرميل قد يزيد الإيرادات الحكومية، لكن تراجع الاستثمار، وارتفاع تكاليف التأمين والنقل، وتعطل التجارة، وزيادة المخاطر المحيطة بالمشاريع الأجنبية، كلها عوامل يمكن أن تفرض على الاقتصاد العراقي تكلفة طويلة الأجل يصعب تعويضها من الإيرادات النفطية وحدها. لذلك، أرى أن المصلحة الاقتصادية العراقية تقتضي أن تتعامل بغداد مع الحادثة باعتبارها قضية سيادة واقتصاد في الوقت نفسه. فحماية الأراضي العراقية من استخداماتها لتنفيذ هجمات خارج الحدود ليست مجرد التزام أمني أو قانوني، وإنما هي أيضاً جزء أساسي من حماية الاقتصاد العراقي ومصالحه التجارية والاستثمارية وعلاقاته مع دول المنطقة. وأعتقد أن الرسالة الأهم للعراق في هذه المرحلة هي أن أمن الطاقة في المنطقة أصبح مترابطاً بصورة غير مسبوقة. فالعراق نفسه دولة نفطية، وبالتالي فإن استهداف البنية التحتية النفطية في أي دولة مجاورة يخلق سابقة خطيرة يمكن أن ترد على العراق مستقبلاً. وإذا أصبحت خطوط الأنابيب والموانئ والمنشآت النفطية أهدافاً للصراعات الإقليمية، فلن تكون أي دولة منتجة بمنأى عن تداعيات هذا النمط من المخاطر. والمطلوب، في تقديري، هو الانتقال من سياسة التعامل مع الهجمات بعد وقوعها إلى بناء رؤية إقليمية أكثر شمولاً لأمن الطاقة، تقوم على حماية خطوط الأنابيب والموانئ والمنشآت النفطية والممرات البحرية، وتقليل استخدام البنية التحتية الاقتصادية أهدافاً للصراع السياسي والعسكري. فاستقرار أسواق الطاقة لا يمكن أن يتحقق من خلال حماية الممرات البحرية وحدها، بل يحتاج أيضاً إلى حماية البدائل البرية وشبكات النقل والإمداد التي تشكل جزءاً أساسياً من منظومة الطاقة العالمية. وفي تقديري، فإن أخطر سيناريو بالنسبة إلى العراق ليس ارتفاع سعر النفط بحد ذاته، وإنما أن يتحول العراق إلى جزء من معادلة الصراع الإقليمي، بدلاً من أن يكون جزءاً من منظومة التجارة والطاقة والاستثمار الإقليمية. فالعراق يحتاج اليوم إلى استثمار موقعه الجغرافي في تعزيز الربط الاقتصادي مع الخليج وتركيا وسوريا والأردن، وليس السماح بتحويل هذا الموقع الاستراتيجي إلى مصدر للمخاطر. ولهذا، فإن التعامل الحكومي السريع مع الحادثة مفهوم من زاوية احتواء الأزمة مع السعودية، لكن الأهم من الإعلان عن الإجراءات هو ما سيأتي بعد ذلك: كشف نتائج التحقيق بشفاافية، وتحديد المسؤولية القانونية عن التنفيذ، ومنع تكرار استخدام الأراضي العراقية في أعمال تستهدف دول الجوار، وإيصال رسالة واضحة إلى السعودية ودول الخليج بأن العراق يريد أن يكون شريكاً في أمن المنطقة واستقرارها، وليس منصة لأي صراع إقليمي.



مركز الشهيد الخامس
SHAHID KHAMES INSTITUTE
FOR STRATEGIC STUDIES



ماجد الشولي

ضربة أنبوب شرق - غرب السعودي أسئلة مفتوحة وسيناريوهات تتجاوز الرواية المعلنة

الاهمية الاستراتيجية

- بديل جوي عن مضيق هرمز
- يربط شرق السعودية
ميناء بيع على البحر الأحمر
- قدرة نقل تصل إلى
4 ملايين برميل يومياً
- يمثل نحو 4% من
الإمدادات النفطية العالمية



السيناريوهات المحتملة

- احتمال ارتباط العملية
حسابات سعودية داخلية**
استخدام الحادثة لأهداف
داخلية أو تعزيز أثبات أمن الطاقة
- احتمال استفلاها لإعادة
تثبيت الدور الأمريكي**
تعزيز الوجود العسكري
وتوسيع منظومة الدفاع الإقليمي
- ارتباطها بأمن الخليج
ومضيق هرمز**
جزء من سلسلة استهداف
ممرات الطاقة في المنطقة
- سيناريو اسرائيل
وخلط الأوراق الإقليمية**
إشغال التوتر وتوسيع
دائرة الصراع الإقليمي
- تأثيرها على تفاهات
تنظيم السلاح في العراق**
استخدام الحادثة للضغط على
الفصائل وإعادة رسم التوازنات

السؤال الأمني والسيناريوهات

السؤال الأمني	المستفيد المحتمل	التابع الإقليمي
من نفذ الهجوم؟	جهات متعددة داخلية أو خارجية	تصاعد التوتر الإقليمي
هل هو جزء من استراتيجية أوسع؟	الأطراف الإقليمية ودولية	اتساع رقعة الاستهداف
هل يستهدف أمن الطاقة؟	مناشون إقليميون	ارتفاع أسعار النفط
ما دور الأراضي العراقي؟	أطراف تسعى الضغط على بغداد	تأثير على سيادة العراق وعلاقاته مع الجوار

من الهجوم إلى إعادة ترتيب التحالفات



أسئلة مفتوحة

- من الجهة المنفذة الحقيقية؟
- من المستفيد من التوقيت؟
- هل نشهد تغيراً في قواعد اللعبة
الإقليمية؟
- إلى أين تتجه العلاقة العراقية - السعودية؟
- هل تكرر مثل هذه العمليات؟

الخلاصة

ضربة أنبوب شرق - غرب السعودي لا يمكن قراءتها كحادثة معزول بل هي جزء من صراع إقليمي أوسع على أمن الطاقة وموازين القوى. وتتطلب من العراق مقاربة استراتيجية تحمي مصالحه الاقتصادية وتجنبه الدخول في صراعات لا تخدم استقراره ومستقبله.

أمن الطاقة
الاستقرار الإقليمي
استعاون الإقتصادي
مستقبل أكثر أمناً

ضربة أنبوب شرق - غرب السعودي .. أسئلة مفتوحة وسيناريوهات تتجاوز الرواية المعلنة

ماجد الشويلى

الإسبوعية

الدراسات
السياسية
الصفحة ٢٤

أعلنت السعودية أن خط أنابيب شرق-غرب لتصدير النفط تعرض لاستهداف في منطقتي الرياض والمدينة المنورة بطائرات مسيرة انطلقت من الأراضي العراقية، في حادثة تفتتح الباب أمام مجموعة واسعة من الأسئلة السياسية والأمنية، ولا سيما في ظل التعقيدات الإقليمية المتشابكة وتعدد الأطراف التي يمكن أن تستفيد من مثل هذا التطور. وبعيداً عن التسليم بالرواية الرسمية أو توجيه اتهام مسبق إلى أي طرف، فإن قراءة المشهد من زاوية المصالح والنتائج المحتملة تفرض التوقف عند عدد من السيناريوهات، قد يكون بعضها أكثر تعقيداً من مجرد استهداف منشأة نفطية. وفي مثل هذه الحوادث، لا يكفي تحديد الجهة التي تُنسب إليها التنفيذ، بل ينبغي أيضاً البحث في الجهات التي قد تستفيد من تداعياته السياسية والأمنية والاستراتيجية.

أولاً هل يمكن أن تكون السعودية نفسها وراء العملية؟

قد يبدو هذا السيناريو، للوهلة الأولى، صادمًا أو غير مألوف، لكنه يظل، من الناحية النظرية، إحدى الفرضيات التي يمكن بحثها في سياق الصراعات الإقليمية، خصوصاً إذا نُظر إلى العملية باعتبارها أداة سياسية تتجاوز بعدها العسكري المباشر. فالسعودية تواجه منذ سنوات تحديات أمنية وعسكرية على أكثر من جبهة، وفي مقدمتها الحرب في اليمن وما ترتب عليها من استنزاف سياسي وعسكري، فضلاً عن الهجمات التي تعرضت لها منشآتها الحيوية في مراحل مختلفة. ومن هذا المنظور يمكن افتراض أن اقتتال هجوم محدود ومدروس على منشأة استراتيجية قد يوفر مبررات لإعادة ترتيب بعض التحالفات الأمنية والعسكرية، وتفعيل أو توسيع مظلة اتفاقيات الدفاع المشترك، ولا سيما مع تركيا وباكستان. وقد يكون الهدف، وفق هذا السيناريو الافتراضي، تقديم السعودية بوصفها دولة تواجه تهديداً خارجياً متصاعداً، مما يعزز الحاجة إلى حضور أمني وعسكري أكبر من جانب حلفائها، ويمنح الرياض هامشاً أوسع لإعادة صياغة قواعد الاشتباك والتحالفات في المنطقة. لكن هذا السيناريو يبقى مجرد فرضية تحليلية تحتاج إلى أدلة قوية، ولا يمكن تحويلها إلى استنتاج ما لم تتوفر معطيات موثوقة تثبت.

ثانياً هل تقف الولايات المتحدة خلف العملية؟

السيناريو الثاني يتجه نحو الولايات المتحدة، التي قد تجد في تصعيد أمني من هذا النوع فرصة لإعادة النظر في بعض الترتيبات المتعلقة بوجودها العسكري وانسحابها أو إعادة انتشار قواتها في العراق والمنطقة. فإذا كانت واشنطن تواجه استحقاقات مرتبطة بإعادة انتشار قواتها أو إنهاء بعض التزاماتها العسكرية، فإن وقوع تهديد أمني كبير ضد حليف استراتيجي، وخصوصاً ضد منشأة نفطية ذات أهمية دولية، يمكن أن يوفر مبرراً سياسياً وأمنياً لإعادة تقييم تلك الالتزامات.

وبعبارة أخرى، قد يتحول الهجوم إلى ذريعة لإعادة إنتاج الحاجة إلى الوجود الأمريكي في الخليج والعراق على وجه الخصوص، تحت عناوين حماية أمن الطاقة والممرات الاستراتيجية وحلفاء واشنطن. وقد يُستخدم كذلك للضغط على بغداد بحجة عدم الوفاء بالتزاماتها الأمنية، أو عدم قدرتها على منع استخدام أراضيها في تنفيذ هجمات تستهدف دولاً حليفة للولايات المتحدة. وفي هذه الحالة، فإن القضية لا تتعلق بالهجوم نفسه فقط، وإنما بالمسار الذي يمكن أن تفتحه تداعياته على مستقبل الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة.

ثالثاً العراق واجتماع الملاحه في مضيق هرمز
هناك سيناريو آخر لا ينبغي إغفاله، ويتمثل في احتمال ارتباط العملية بالتحويلات السياسية المحيطة بمضيق هرمز وأمن الملاحة فيه. فالعراق يحتل موقعاً حساساً في المعادلة الخليجية، رغم أن دول مجلس التعاون الخليجي لا تتعامل معه رسمياً بوصفه عضواً في منظومتها. ومع ذلك، فإن موقعه الجغرافي والسياسي وعلاقته المتشابكة مع مختلف أطراف المنطقة تجعل حضوره في أي ترتيبات تتعلق بأمن الخليج والملاحه أمراً ذا دلالة.

ومن هنا يبرز سؤال مهم: هل يمكن أن تكون الضربة محاولة لإعادة ترتيب المشهد السياسي بما يؤدي، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، إلى إبعاد العراق عن اجتماع أو مسار إقليمي يتعلق بتنظيم الملاحة في مضيق هرمز؟ إذا صح هذا الافتراض، فإن استهداف منشأة سعودية لا يكون الهدف النهائي بالضرورة، وإنما قد يصبح جزءاً من عملية أوسع لإعادة رسم الاصطفافات الإقليمية، ووضع العراق في موقع دفاعي أو اتهامي يصعب معه مشاركته في ترتيبات أمنية إقليمية حساسة. وهنا تكمن أهمية التوقيت والنتائج السياسية للعملية، وليس فقط طبيعة الهدف العسكري الذي تعرض للاستهداف.

رابعاً إسرائيل وخط الأوراق الإقليمية

السيناريو الإسرائيلي يستحق بدوره قراءة خاصة، وإن كان إثباته يحتاج إلى أدلة تتجاوز مجرد تقاطع المصالح. فإسرائيل تنظر بقلق إلى التحويلات الجارية في اليمن، ولا سيما مع بروز صنعاء طرفاً يمتلك القدرة على التأثير في أمن الملاحة عند باب المندب، وما يعنيه ذلك من تهديد مباشر أو غير مباشر للمصالح الإسرائيلية وحركة الملاحة المرتبطة بموانئها. وفي ظل هذا المشهد، قد ترى إسرائيل مصلحة في إبقاء المنطقة في حالة توتر، أو في منع تشكل تفاهات إقليمية مستقرة بين أطراف تتعارض معها مصالحها. ومن هذه الزاوية، فإن إشعال أزمة بين دول المنطقة يمكن أن يؤدي وظيفة مزدوجة: تشتيت الانتباه عن التحركات الإسرائيلية، وإعادة توجيه الصراع من مواجهة إسرائيل إلى صراعات داخلية وإقليمية بين دول المنطقة نفسها. ويكتسب هذا الاحتمال أهمية أكبر إذا تزامن التصعيد الإقليمي مع تحركات إسرائيلية تتعلق باحتيالية ضم أجزاء من الضفة الغربية، ولا سيما في ظل المخاوف من خطوات باتجاه توسيع الاستيطان أو فرض وقائع سياسية وجغرافية جديدة. وبالتالي، فإن خلق أزمات متزامنة في أكثر من ساحة

قد يخدم، من حيث النتائج، استراتيجية أوسع لإدارة حالة من الفوضى الإقليمية، بحيث تشغل العواصم العربية والإقليمية بصراعاتها البينية، بينما تستمر إسرائيل في التحرك ضمن ملفاتها الاستراتيجية.

خامساً استهداف التفاهات العراقية حول تنظيم السلاح

أما السيناريو الخامس، فيرتبط بالساحة العراقية نفسها. فالعراق يعيش مرحلة دقيقة تتعلق بمستقبل السلاح وتنظيمه، وبالتفاهات التي تحاول القوى السياسية، ولا سيما القوى الشيعية، الوصول إليها بشأن حصر قرار استخدام القوة وتنظيم العلاقة بين الدولة والفصائل المسلحة. وفي هذا السياق، فإن أي حادث أمني كبير يُربط بالعراق أو يُستخدم لتوجيه الاتهام إلى جهة عراقية يمكن أن تكون له انعكاسات مباشرة على هذا المسار. فإذا أدى التصعيد الخارجي إلى إعادة طرح ملف السلاح العراقي من زاوية أمنية وضاغطة، فقد تجد بعض الأطراف مصلحة في إفشال أو تعطيل التفاهات الداخلية التي يجري العمل عليها. وبذلك، لا تكون العملية مجرد حادث أمني خارج الحدود، وإنما قد تتحول إلى أداة للتأثير في التوازنات الداخلية العراقية وإعادة فتح ملفات كان يجري العمل على تنظيمها سياسياً.

السؤال الأهم: من المستفيد؟

إن أخطر ما في هذه الحادثة ليس فقط معرفة من أطلق الضربة، وإنما معرفة من يمكن أن يستفيد سياسياً واستراتيجياً من تداعياتها. فالمنشآت النفطية السعودية أهداف استراتيجية بطبيعتها، لكن استهدافها في هذا التوقيت يمكن أن ينتج تداعيات تتجاوز سوق النفط أو الأمن السعودي، لتطال شكل التحالفات الإقليمية، ومستقبل الوجود العسكري الأمريكي، وعلاقة العراق محيطه الخليجي، وأمن الملاحة في هرمز وباب المندب، فضلاً عن مسارات الصراع الإسرائيلي في المنطقة. ولهذا فإن اختزال الحادثة في رواية «هجوم عراقي على السعودية» قد يكون تبسيطاً مفرطاً لمشهد شديد التعقيد. وفي المقابل، فإن طرح سيناريوهات اتهامية من دون أدلة موثوقة قد يقود إلى النتيجة نفسها: قراءة سطحية لحادثة متعددة الأبعاد. فالأسئلة الأهم ليست فقط: من نفذ؟ بل أيضاً من المستفيد؟ ومن يريد توجيه الاتهام؟ ومن ستنضرر باستخدام الحادثة لتغيير قواعد اللعبة؟ ومن مصالحه إذا لم تتحول الضربة إلى أزمة إقليمية واسعة؟ هذه الأسئلة لا تثبت مسؤولية أي طرف بمفردها، لكنها تساعد على قراءة الحدث ضمن سياقه الأوسع، وفهم أن قيمة التحليل لا تكمن في إطلاق الاتهامات، بل في تفكيك المصالح والنتائج المحتملة. وفي النهاية، فإن الحادثة تضع العراق أمام اختبار حقيقي: هل يستطيع أن يمنع استخدام أراضيها في صراعات الآخرين، ويحافظ في الوقت نفسه على علاقاته مع السعودية ودول الخليج، ويواصل بناء موقعه كطرف فاعل في ترتيبات أمن المنطقة، لا كساحة لتصفية الحسابات الإقليمية؟



SHAHID KHAMES
INSTITUTE
FOR STRATEGIC STUDIES

مشاعر ولائية

عابرة لحدود القوافي الخيلية



د. نضير الخرجي



من لاهور إلى راية العباس



المكان: مطار العلامة اقبال الدولي
في لاهور - باكستان



الزمان: 12 - 22 حزيران / يونيو 2013



الحدث: المشاركة في مؤتمر دولي
عن النهضة الحسينية ودائرة
المعارف الحسينية



المشهد: الأبرز: راية حمراء كبيرة
مرفوعة على سارية عالية في مقر
مؤسسة مناهج الحسين
وهي راية أبي الفضل العباس (ع)
المهداة من العتبة العباسية المقدسة

راية بقيت مرفوعة
منذ خمسة عشر قرناً..
تتجاوز الحدود واللغات
وتسكن القلوب.



الراية .. رمز وهوية



لكل دولة
علمها



لكل فريق
علمه



لكل مدرسة
وجامعة علمها



لكل جُزب
وتنظيم علمه



لكل لواء
عسكري علمه



رمز يرفع للأمن
والشجاعة والنخوة

العباس (ع) .. حامل الراية الخالدة



- حامل راية بني هاشم في كربلاء
- آخر من استشهد من الأنصار
- مثال الشجاعة والإيثار والنخوة
- سفوفة كان إيذاناً باستشهاد الإمام الحسين (ع)
- جسد مضى .. لكن رايته بقيت مرفوعة في وجدان الأمة

الشعر الحسيني عبر اللغات



- ديوان الشعر الإنكليزي - الجزء الثاني (2025) | 357 صفحة |
- يبين إكتثار الشعراء بمختلف أمثالهم من تمجيد العباس (ع) ورايته
- يتناول بعض الشعراء تفصيل الواقعة بدقة
- يلجأ بعضهم إلى الصور الشعرية والموروثات الشعبية
- جسد مرور الزمن تنتقل بعض الحمكيات إلى الذهنية العربية وثقل وكأنها من الواقعة
- غلبة العاطفة على الحقيقة ظاهراً عند بعض الشعراء وخصوصاً المحدثين

أهمية الشعر الحسيني العالمي



نشر رسالة
أهل البيت (ع)
عالمياً



تواصل ثقافي
بين الشعوب



إحياء القيم
الإنسانية



تجديد الوعي
بنهضة الحسين (ع)



تحديات وملحوظات

- البعد عن التفاصيل الدقيقة للواقعة
- الدخول في حكايات وموروثات شعبية
- تغليب العاطفة على الحقيقة
- اللجوء أحياناً إلى إثارة المشاعر على حساب الدقة التاريخية

رسائل ختامية

- راية العباس (ع) رمز عالمي يتجاوز الجغرافيا
- الأدب الحسيني جسر للتواصل بين الثقافات
- الحاجة إلى مزيد من الدقة والرجوع إلى المصادر الأصلية
- المشاعر الولائية صادقة مهما اختلفت اللغات والقوافي

الخلاصة

راية العباس (ع) والشعر الحسيني يجسدان مشاعر ولائية صادقة تتجاوز حدود القوافي الخيلية.
لتبقى كربلاء حاضرة في وجدان الشعوب مهما اختلفت اللغات والثقافات.

مشاعر ولائية عابرة لحدود القوافي الخيلية

د. نضير الخرجي

عن المركز الحسيني للدراسات في لندن، في ٢٥٧ صفحة.

حكاية ودراية

يقوم الشعر الملحمي على سرد تفاصيل الملحمة أو المعركة بأسلوب شعري منظوم، ولذلك توجد علاقة وثيقة بين معرفة الشاعر بالواقعة ودقة تصويره لها. وكلما كان أكثر دراية بتفاصيل الحدث، كان شعره أقرب إلى الواقع وحقيقة ما جرى. وقد لاحظت في الشعر الحسيني بغير العربية أن بعض الشعراء يدخلون في النص موروثاتهم الشعبية وصورهم الخاصة، فيبتعدون أحياناً عن التفاصيل التاريخية الدقيقة، ولا سيما عندما تكون معرفتهم بالواقعة مستمدة من الترجمات لا من مصادرها العربية. ومع مرور الزمن قد تتحول تلك الصور الشعرية إلى تصورات راسخة لدى المتلقي، فيظن أنها جزء من الواقعة التاريخية، وهو أمر قد يزداد لدى بعض الشعراء والخطباء الذين تغلب عليهم الرغبة في إثارة العاطفة واستدراار الدموع على حساب الدقة التاريخية. ولا يلام الشاعر غير العربي إذا قرأ الواقعة من خلال الترجمة، لكن الإشكال يكمن في أن يتخلى القارئ العربي عن المصدر الأصلي ويتشبث برواية مترجمة اختلطت فيها الحقيقة بالعاطفة. ولا يخلو الشعر الإنكليزي، أو المترجم إلى الإنكليزية، من هذا التداخل؛ غير أن محور الواقعة وخطوطها العامة تبقى حاضرة لدى كثير من الشعراء. وبعض القصائد الملحمية في الديوان تتبع النهضة الحسينية منذ خروج الإمام الحسين عليه السلام من المدينة المنورة حتى عودة ركب الأسر إلى المدينة، فتتحوّل القصيدة إلى سرد شعري لتفاصيل كربلاء وحوارات شخصياتها. ومن النماذج البارزة أرجوزة الشاعر الهندي السيد مير بر علي الفيض آبادي، المتوفى سنة ١٨٤٥م، التي ترجمها المستشرق البريطاني الدكتور ديفيد جون ماثيوز إلى الإنكليزية. وتتكون «ملحمة كربلاء» من ١١٦٤ شطراً، أفرغ فيها الشاعر ما في فؤاده من عشق للإمام الحسين عليه السلام. وقد جاءت ترجمتها متميزة، لما كان يتمتع به ماثيوز من معرفة بالأردية والأدب الإنكليزي. ومن الصور اللافتة في الملحمة مشهد راية العباس عليه السلام، إذ يصور الشاعر وقوفه أمام الإمام الحسين، ثم تسليم السيدة زينب الراية إليه، وقوله لها إنه سيحمي أخاه ما دام حياً. وفي هذا المشهد تجسد الراية رمزاً للفداء والوفاء والمسؤولية، لا مجرد أداة عسكرية.

ثلاث الفداء والبطولة

يوصل المؤلف الكرباسي في الجزء الثاني ترقيم المقطوعات من حيث انتهى الجزء الأول، فضم الجزء الجديد ٣٣ مقطوعة، من الرقم ٦١ إلى ٩٣، واحتوى ٢٩٧٩ شطراً. ويلاحظ اختلاف القافية بين الشعر العربي والإنكليزي؛ فبينما يميل الشعر العربي إلى وحدة القافية، تتعدد القوافي في الشعر الإنكليزي، وقد تتغير القافية كل شطرين أو ثلاثة أو أربعة.

في الطريق من مطار العلامة إقبال الدولي في مدينة لاهور الباكستانية إلى مؤسسة إدارة منهاج الحسين، التي استضافتنا لعقد مؤتمر دولي حول النهضة الحسينية ودائرة المعارف الحسينية يومي ١٥ و ١٦ حزيران/ يونيو ٢٠١٣م، لفت انتباهي كثرة الساريات التي ترفع عليها الأعلام الباكستانية. لكن ما إن اقتربنا من مبنى المؤسسة، حيث كانت إقامتنا بين ١٢ و ٢٢ حزيران، حتى غاب عن ذهني العلم الباكستاني، وتشخص بصري في راية حمراء كبيرة مرفوعة على سارية عالية. وكلما اقتربنا من المبنى ازداد وضوح ارتفاعها، فسألت مضيفي عنها، فأجاب بأنها راية أبي الفضل العباس بن علي بن أبي طالب الهاشمي، الشهيد في كربلاء سنة ٦١هـ. ولهذه الراية خصوصية في هذه المؤسسة العريقة بمدينة لاهور، التي تعد العاصمة الثقافية والدينية لجمهورية باكستان الإسلامية؛ فهي راية مهداة من العتبة العباسية المقدسة في كربلاء إلى إدارة منهاج الحسين، التي يديرها العلامة محمد حسين أكبر المعروف بخلقه الرفيع وضيافته الكريمة. ولذلك أصبحت الراية معلماً يجذب محبي أهل البيت عليهم السلام من أماكن شتى. وأعادتني هذه الراية إلى أيام الصبا، حين كنت أشارك في الكشف المدرسية وأحضر الموكب الحسينية التي كانت تنطلق في مدينة كربلاء، مسقط رأسي. ففي الكشف كانت العيون تتجه إلى حامل العلم، وكان كل واحد منا يتمنى أن يتقدم الجوقة رافعاً الراية، لما كان يحظى به حاملها من مكانة. وكذلك في الموكب الحسينية، كنا نعبث حامل الراية ونذكر أنه لا ينال هذا الشرف إلا ذو حظ عظيم، وكنا نتحليل عليه كي يتركها في أيدينا ولو لحظات. وكان بعضهم يستجيب، بينما يمتنع آخرون عنها وكانهم يحوزون ملكاً عظيماً لا يشاركون فيه أحد. فالعلم في حقيقته علامة مميزة تمثل هوية حامله ومن يمثلهم؛ فلكل دولة وفريق ومدرسة وجامعة وجمعية وحزب ووحدة عسكرية راية تميزه. وفي المعارك القديمة كان للراية شأن كبير، ولا يحملها إلا من اتصف بالشجاعة والهمة والنخوة، لأن حاملها كان موضع أنظار الجيش، فإذا سقط حملها آخر. وفي كربلاء تضرب براية العباس المثل؛ فقد كان حامل راية بني هاشم، وظلت رايته بعد استشهاد مرفوعة في الذاكرة والوجدان منذ خمسة عشر قرناً. وقد أكثر الشعراء، يختلف لغاتهم، من تمجيد العباس ورايته. وهذا ما وجدته في الجزء الثاني من «ديوان الشعر الإنكليزي» وأنا أتصفحه قراءة أدبية. والديوان أحد أجزاء دائرة المعارف الحسينية التي ألفها المحقق آية الله الشيخ محمد صادق الكرباسي، وصدر عام ٢٠٢٥م

وتكشف عناوين المقطوعات عن تنوع موضوعاتها، من مغادرة المدينة واستشهاد مسلم وأطفاله، مروراً بالإمام الحسين والحر وتوبة الحر وفجر المعركة، ثم القاسم والعباس وعلي الأكبر والرضيع، وصولاً إلى الشهادة ووقائع الأسر والعودة إلى المدينة ومعركة كربلاء. وقد استأثر الشاعر محمود علي خان النواب بإحدى وثلاثين قصيدة، فيما توزعت القصائد الأخرى بين مير بر علي الفيض آبادي وعلي بن محمد علي الموسوي الكرمي، صاحب ملحمة «مسار الدم» التي بلغت ٢٠٩ أشطر. وتكشف القصائد عن اعتماد الشعراء على التضمين واستحضار الحوارات والمشاهد التاريخية. ومن ذلك ما جاء في مقطوعة «شهادة علي الأكبر ابن الإمام الحسين»، حيث يصور الشاعر حوار علي الأكبر مع أبيه بعد أن اشتد به العطش، ثم عودته إلى ساحة القتال واستشهاده. كما يستحضر الكرمي في ملحمة قوله الإمام الحسين عليه السلام في بيان غاية نهضته: «إني لم أخرج أشراً ولا بطراً ولا ظالماً ولا مفسداً، وإنما خرجت لطلب الإصلاح في أمة جدي رسول الله». وفي ملحمة الفيض آبادي يستحضر الشاعر كذلك موقف الإمام الحسين عليه السلام بعد استشهاد أنصاره، حين ينادي أصحابه ويستذكر مواقفهم، فيتحوّل المشهد إلى مرثية تجمع بين الحزن والوفاء واستحضار البطولة. ولأن إصدارات دائرة المعارف الحسينية تحرص على تقديم مقدمات لأعلام من ثقافات مختلفة، جاءت مقدمة هذا الجزء باللغة الجورجية بقلم الأسقف الدكتور مالخاز سونغولاشفيل، الأستاذ في جامعة إيليا الوطنية في تبليسي، مستعرضاً الشعر الحسيني باللغة الإنكليزية. ومن المفارقات اللافتة أن الأسقف سونغولاشفيل كان قد زار العراق، وشارك في مسيرة الأربعين الراحلة من النجف الأشرف إلى كربلاء. وقد رأى في كربلاء أن معركة عام ٦٨٠م، رغم عدم تكافؤها من حيث العدد والعدة، لم تنتهِ في الوجدان الإنساني بانتصار يزيد، بل بانتصار الحسين رمزاً للنضال من أجل العدالة، وهو ما جعل كربلاء ومرقد الإمام الحسين مركزاً للزيارة ومحطة إلهام تتجاوز الحدود الدينية والجغرافية. وأكد أن مأساة كربلاء ألهمت الشعراء من مختلف البلدان والمذاهب، وأن الشعر كان من أهم الوسائل لحفظ التراث الروحي للإمام الحسين ونقله من جبل إلى جبل. ومن هنا تكتسب قيمة «ديوان الشعر الإنكليزي» أهميتها، لأنه لا يقدم نصوصاً شعرية فحسب، بل يكشف كيف انتقلت واقعة كربلاء ورموزها، وفي مقدمتها راية أبي الفضل العباس، إلى آفاق لغوية وثقافية متعددة، لتبقى الراية رمزاً للفداء والبطولة والوفاء عبر الأجيال.



SHAHID KHAMES INSTITUTE
FOR STRATEGIC STUDIES

البنية الخفية لفكرة الوصاية في حديث المنزلة



د. صالح الفلحي



حديث المنزلة



«أما ترضي
أن تكون مني بمنزلة
هارون من موسى
إلا أنه لا نبي بعدي»

محور التحليل

الوصاية العنابة القابضة المنزلة السلطة

تحليل لغوي للحديث



الإخبار أم الإنجاز الكلامي؟

الإخبار



- نقل خبر أو معلومة
- دلالة تصريحية مباشرة
- لا يترتب عليه التزام
- يفهم على ظاهره

الإنجاز الكلامي



- تحقيق غرض تواصلية
- دلالة تصنيعية عميقة
- يحدث التزاماً أو أنزاً
- يحتاج إلى قرائن وسياتي

السياق التاريخي للحديث



تذكير أم إنشاء؟

تذكير

- ✓ إبراز المكانة السامية
- ✓ تأكيد الرابط الجواني
- ✓ استحضار النموذج القرآني
- ✓ تعزيز الشرعية المعنوية

إنشاء

- ✓ تأسيس ولاية جديدة
- ✓ بناء نظام سياسي
- ✓ تثبيت القيادة المستقلة
- ✓ إحداث أثر عملي

أبرز آراء المدارس ولباحثين

الباحثون المعاصرون	المدارس الأخرى	مدرسة أهل البيت
يؤكدون على النية القوية والسابقة، يرون في الحديث دلالة مركبة ومتعددة	نرى الحديث في إطار المنزلة، وتفسيره كرامة وتقدير حول دلالة سياسية	مدلول المنزلة دليل على الولاية والقيادة، وتأكيد على البعد الشرعي والسياسي

خلاصة واستنتاج

قراءة بنيوية للخطاب النبوي



إن فهم حديث المنزلة لا يقتصر على دراسة ألفاظه، بل يتطلب تحليل بنيته الخطابية وسياقاته التاريخية والسياسية، لفهم ما وراء النص من دلالات ومعاني

البنية الخفية لفكرة الوصاية في حديث المنزلة

د. صالح الطائي

يُعدّ الحديث النبوي الشريف: «أنت مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي» من أكثر الأحاديث حضوراً في الجدل الكلامي والفلسفي والتاريخي بين المدارس الإسلامية، لا لما يحمله من أبعاد فضائية وعاطفية فحسب، بل لما يثيره من أسئلة عميقة تتصل بمفهوم السلطة والنيابة والقيادة الدينية والسياسية وموقع الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) بعد النبي الأكرم (صلى الله عليه وآله). كما أن الصياغة اللغوية للحديث وسياقها يفتحان مجالاً مهماً لقراءة تتجاوز البحث في المضمون إلى دراسة بنية الخطاب نفسه. ومن أشهر صيغ الحديث وأقربها إلى التداول، قول النبي (صلى الله عليه وآله) لعلي (عليه السلام): «أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي» (١). وإذا كان الحديث قد ارتبط بشخصيتين محوريتين في الوعي الديني، هما النبي موسى (عليه السلام) والإمام علي (عليه السلام)، فإنه تحول إلى نص مركزي في التفكير الإسلامي حول طبيعة العلاقة بين الرسالة والقيادة، وبين النبوة والولاية، فضلاً عن العلاقة بين الوظيفة الدينية والمسؤولية السياسية. غير أن القراءة المعتادة للحديث تنصرف غالباً إلى دلالاته النهائية، بينما تتيح بنيته اللغوية زاوية أخرى جديرة بالتأمل، ولا سيما في العبارة الافتتاحية: «أما ترضى؟». فهذه الصيغة لا تبدو من الناحية التداولية، وكأنها إنشاء أولي لمعلومة جديدة لم يسبق ذكرها، بل تحمل إحياءً واضحاً بالتذكير واستحضار معنى سابق معلوم بين الطرفين: فكان النبي (صلى الله عليه وآله) يقول لعلي (عليه السلام): كيف تحزن أو تتأثر، وأنت تعلم منزلتك عندي وما سبق أن أبلغت به بشأنها؟ وعلى هذا الأساس، يمكن بناء قراءة ترى أن الحديث لم يكن مجرد إعلان لحظي مرتبط بغزوة تبوك، بل كان إعادة استحضار وتأكيد لموقع روحي وديني سبق التمهيد له. فوجود عبارة «أما ترضى» يفترض، في بنيته الخطابية، نوعاً من المعرفة السابقة أو التوقع المشترك، ويجعل الكلام أقرب إلى التثبيت منه إلى التأسيس الأول. وتنسجم هذه القراءة مع طبيعة الخطاب النبوي في مواضع متعددة، حيث كانت بعض الحقائق المحورية تعاد صياغتها وتأكيداتها تبعاً للظرف النفسي أو الاجتماعي أو السياسي. ومن هنا فإن الوظيفة الأساسية للخطاب قد لا تكون مجرد نقل معلومة، وإنما تثبيت معنى سابق وإعادة وضعه في سياق جديد. وهنا تبرز أهمية نظرية «أفعال الكلام» لدى جون

أوستن، الذي يرى أن اللغة لا تؤدي وظيفة إخبارية فحسب، بل يمكن أن تنجز أفعالاً اجتماعية ونفسية ورمزية بمجرد التلفظ بها؛ ولذلك ميّز بين الأقوال التي تكتفي بنقل المعلومات والأقوال الإنجازية التي يتحقق بها فعل معين (٢). وقد طور جون سيرل هذا التصور مؤكداً أن الخطاب يتضمن مستويات متعددة من القصد والدلالة، وأن بعض العبارات لا تقتصر وظيفتها على الإخبار، بل تحدث أثراً تداولياً في المتلقي، كالتثبيت والتوجيه وإعادة تشكيل العلاقة بين المتخاطبين (٣). وتطبيق هذا المنظور على حديث المنزلة، يمكن القول إن «أما ترضى» تؤدي وظيفة نفسية ورمزية إلى جانب وظيفتها اللغوية؛ فهي تهدئ وتطمئن وتعيد تعريف الموقف. فقد أفادت الروايات بأن علياً (عليه السلام) تأثر ببقائه في المدينة أثناء خروج النبي (صلى الله عليه وآله) إلى تبوك، وربما خشي أن يفسر الناس ذلك على أنه إبعاد له عن مركز الحدث. فجاء الخطاب النبوي في صورة عتاب محب وطمأنينة روحية، إذ لم يكتفِ النبي بأن يقول له: «ابق هنا»، بل ربط هذا البقاء بنموذج هارون، بما يحمله من دلالات تتصل بالمشاركة في الرسالة والقيام بوظائفها. ومن هنا تبرز دلالة أخرى مهمة، وهي أن حديث المنزلة قد يُقرأ ضمن سلسلة من النصوص والمواقف التي أسهمت في بناء صورة الإمام علي (عليه السلام) في الوعي الإسلامي المبكر، بدءاً من حديث الدار، مروراً بحديث الراية، وصولاً إلى حديث المنزلة، ثم ما ارتبط بحديث الغدير. ووفق هذه القراءة، لا تبدو كل واقعة منفصلة عن الأخرى، بل يمكن النظر إليها بوصفها حلقات متتابعة في مسار متدرج لتأكيد مكانة علي الدينية والروحية والقيادية. ويفتح ذلك باباً على سؤال عقدي وفلسفي أوسع: هل يدل هذا التدرج على تبليغ سماوي سابق بشأن موقع الإمام علي (عليه السلام)؟ إن الجزم بهذه النتيجة ليس محل اتفاق بين المدارس الإسلامية؛ فمدرسة أهل البيت ترى في حديث المنزلة نصاً ذا منشأ إلهي ودلالة تتجاوز مجرد الفضيلة، بينما تراه مدارس أخرى منقبة عظيمة لعلي (عليه السلام) من دون أن تستلزم منه النص على الإمامة. أما بعض الباحثين المعاصرين فيتعاملون معه بوصفه تأسيساً رمزياً لمكانته الروحية والسياسية. غير أن المقاربة اللغوية لا تحتاج، في مرحلتها الأولى، إلى حسم هذا الخلاف العقدي؛ إذ تنطلق من ملاحظة بنية النص نفسه. فصيغة «أما ترضى» أقرب إلى فعل التذكير منها إلى فعل الإنشاء، وهو ما يسمح بقراءة الحديث باعتباره إعادة تأكيد لحقيقة أو منزلة سابقة،

الهوامش
(١) صحيح البخاري، تحقيق: محمد زهير الناصر، دار طوق النجاة، بيروت، ج ٥، ص ١٢٩.
(٢) كيف ننجز الأشياء بالكلمات، ترجمة: عبد القادر قنيني، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، ١٩٩١م، ص ١٤ وما بعدها.
(٣) الأفعال الكلامية: بحث في فلسفة اللغة، ترجمة: عبد القادر قنيني، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، ١٩٩٦م، ص ٢٧.



SHAHH KHAMES
INSTITUTE
FOR STRATEGIC STUDIES

زيارة الزيدي إلى باريس وبرلين هل يبدأ العراق دبلوماسية الاقتصاد في لحظة جيوسياسية استثنائية؟



سيف الحلفي



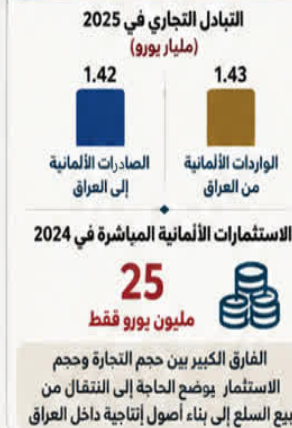
توقيت الزيارة .. لماذا الآن؟

- تصاعد المواجهة بين الولايات المتحدة وإيران
- اقترب انتخابات التجديد النصفي الأمريكية
- مخاطر الطاقة والممرات التجارية
- إعادة ترتيب المصالح والتحالفات في الشرق الأوسط

العراق .. موقع استراتيجي فريد



المانيا والعراق .. أرقام ودلالات



من فرص الشراكة إلى نتائج ملموسة

- مصانع واستثمارات حقيقية
- نقل تكنولوجيا متقدمة
- فرص عمل للعراقيين
- إدماج المودين المحليين في سلاسل الإنتاج
- منتجات يصنع في العراق وتصل إلى أسواق أخرى

التحديات

- تحسين بيئة الاستثمار
- ضمانات قانونية وتحويل الأرباح
- استقرار سياسي وأمني
- اصلاح البنية التحتية والبيئة التنظيمية

الفرص

- استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر
- تنويع الاقتصاد وتقليص الاعتماد على النفط
- نقل المعرفة وبناء القدرات العراقية
- تعزيز موقع العراق كممر إقليمي إلى أوروبا

الخلاصة

العراق لا ينبغي أن يبحث فقط عن شريك يشتري نفطه، بل عن رأس مال ودعم سياسي دولي و تكنولوجيا وصناعة تساعد على تحويل ثروته وموقعه الجغرافي من موارد ومرايا كامنة إلى قوة اقتصادية مستدامة

شراكات أعمق .. لعراق أقوى

زيارة الزيدي إلى باريس وبرلين.. هل يبدأ العراق دبلوماسية الاقتصاد في لحظة جيوسياسية استثنائية؟

سيف الحلفي

الإسبوعية

الدراسات
السياسية
الصفحة
٣٠

في توقيت إقليمي شديد الحساسية، تتصاعد فيه المواجهة بين الولايات المتحدة وإيران، وتقترب فيه انتخابات التجديد النصفي الأميركية، تبرز مخاطر الطاقة والممرات التجارية والاستثمار بوصفها ملفات شديدة التأثير بأي اضطراب جديد في المنطقة. لذلك، لا يمكن قراءة توجه رئيس الوزراء علي الزيدي إلى فرنسا وألمانيا بوصفه زيارة اقتصادية تقليدية فحسب، ولا سيما أن الجولة المعلنة تضع الاقتصاد والاستثمار والتجارة والطاقة والصناعة والتكنولوجيا في صلب مباحثاتها. إنها، في تقدير، محاولة عراقية موفقة لفتح نافذة أوروبية أوسع في لحظة يعاد فيها ترتيب المصالح والتحالفات في الشرق الأوسط، وتبحث فيها دول المنطقة عن مساحات أوسع للمناورة الاقتصادية والسياسية. يقف العراق في قلب معادلة جيوسياسية شديدة التعقيد: إيران شرقاً، والخليج بتعقيداته جنوباً، وتركيا شمالاً، وسوريا وتحدياتها غرباً، فضلاً عن المصالح الأميركية والأوروبية الواسعة في المنطقة. وقد حملت هذه الجغرافيا العراق، في كثير من الأحيان، أعباءً سياسية وأمنية واقتصادية، لكنها تمنحه في الوقت نفسه أوراق قوة مهمة يمكن تحويلها إلى مزايا اقتصادية. فالعراق بلد نفطي كبير، وسوق واسعة، ويتمتع بموقع جغرافي قادر على الربط بين الخليج وتركيا وأوروبا. وتزداد قيمة هذا الموقع مع مشروع طريق التنمية وميناء الفاو، ومن المخطط أن يمتد طريق التنمية لأكثر من ١٢٠٠ كيلومتر من جنوب العراق باتجاه الحدود التركية، مما يمنح فكرة «العراق الممر» مضموناً اقتصادياً يتجاوز الجغرافيا وحدها، ويضع العراق أمام فرصة للتحول من دولة تقع في منطقة التنافس إلى دولة تستفيد من موقعها في حركة التجارة والطاقة والنقل. من هنا تكتسب باريس وبرلين أهميتهما. ففرنسا تستطيع أن تمنح العراق عمقاً سياسياً واقتصادياً أوروبياً، بينما تمثل ألمانيا بوابة إلى واحدة من أكبر القواعد الصناعية والتكنولوجية في القارة، والجمع بين البلدين يتيح لبغداد فرصة للانتقال تدريجياً من دبلوماسية البحث عن الدعم السياسي إلى دبلوماسية تستهدف رأس المال والتكنولوجيا والصناعة والاستثمار طويل الأمد. لكن السؤال الأهم هو: هل تستطيع بغداد تحويل النقل السياسي لهذه الزيارة إلى مصانع واستثمارات وشركات أوروبية رصينة تستقر داخل السوق العراقية؟ فنجاح الجولة لا ينبغي أن يقاس فقط بحجم التغطية السياسية أو عدد الاجتماعات، وإنما بقدرة الحكومة على تحويل التفاهات إلى مشاريع ملموسة ذات أثر مستدام في الاقتصاد العراقي.

العراق لا يحتاج إلى أن تقتصر علاقته الاقتصادية بالخارج على شركات تفوز بعقود حكومية، وتنفذ مشروعاً، وتتسلم مستحققاتها، ثم تغادر فهذا النموذج قد يكون ضرورياً في بعض القطاعات، لكنه لا يصنع وحده قاعدة إنتاجية عراقية مستدامة، ولا يضمن انتقال الخبرة والتكنولوجيا بصورة كافية إلى الداخل. ما يحتاجه العراق بدرجة أكبر هو الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)، أي رأس مال يأتي ليستثمر ويبقى وينمو داخل الاقتصاد العراقي. مصنع يُقام برأس مال أجنبي على أرض عراقية، وتكنولوجيا تنتقل إلى الداخل، وعمال ومهندسون عراقيون يكتسبون مهارات جديدة، وموردون محليون يدخلون في سلاسل الإنتاج، ثم منتج يُصنع في العراق ويستطيع مستقبل الوصول إلى أسواق أخرى. هذا هو النوع من الاستثمار الذي يمكن أن يغير بنية الاقتصاد، لا أن يضيف فقط إلى حجم الإنفاق الحكومي. وهنا تظهر أهمية ألمانيا بصورة خاصة. فقد بلغت الصادرات الألمانية إلى العراق نحو ١,٤٢ مليار يورو في عام ٢٠٢٥، مقابل واردات ألمانية من العراق بنحو ١,٤٣ مليار يورو. لكن رصيد الاستثمارات الألمانية المباشرة في العراق لم يتجاوز نحو ٢٥ مليون يورو في عام ٢٠٢٤. ويكشف الفارق بين حجم التجارة وحجم الاستثمار عن مجال مهم ينبغي أن تركز فيه المرحلة المقبلة: الانتقال من بيع السلاح والخدمات إلى بناء أصول إنتاجية داخل العراق. ويحتاج العراق إلى ألمانيا تكنولوجياً وصناعياً واستثمارياً، كما يمكنه الاستفادة من خبرتها في مجالات الطاقة، والمعدات الكهربائية، والماكينات، والأتمتة، والصناعات الكيماوية والهندسية، وإدارة المياه، والتكنولوجيا الصناعية. وهذه المجالات لا ترتبط فقط بحاجات العراق الحالية، بل يمكن أن تسهم في بناء قطاعات إنتاجية قادرة على تقليل الاعتماد المفرط على النفط، وخلق وظائف نوعية، وتطوير مهارات القوى العاملة العراقية. وفي المقابل، تستطيع ألمانيا أن ترى في العراق أكثر من مجرد سوق لمنتجاتها؛ فهو بلد قريب من مصادر النفط والغاز، وسوق كبيرة، وموقع قريب من الخليج ومتصل بمشروع طريق التنمية، فضلاً عن امتلاكه قوة عمل شابة ومساحات واسعة قابلة لإقامة مشروعات صناعية ولوجستية. ومن هنا يمكن أن يبدأ التكامل الاقتصادي الحقيقي، إذا اقترن بضمانات مناسبة للاستثمار، وبنية تحتية كفوءة، وسهولة تحويل الأرباح، واستقرار البيئة التنظيمية والقانونية. ولا تقل فرنسا أهمية عن ألمانيا. فهي قوة أوروبية كبرى وعضو دائم في مجلس الأمن، وتمتلك شركات وخبرات واسعة في مجالات الطاقة والنفط والغاز والكهرباء والنقل والطيران والمياه والبنية التحتية والصناعات الدفاعية والتكنولوجيا. وفي المقابل، ترى فرنسا أمامها

بلداً نفطياً كبيراً، وسوقاً واسعة، وموقعاً استراتيجياً يتوسط الخليج وتركيا وإيران وبلاد الشام. ولذلك فإن توسيع العلاقة معها يمكن أن يخدم المصالح العراقية على المستويين الاقتصادي والسياسي معاً. لكن تحويل هذه الإمكانيات إلى نتائج يتطلب من بغداد أن تقدم بيئة استثمارية أكثر وضوحاً واستقراراً. فالمستثمر الأوروبي لا يبحث عن السوق وحدها، بل يريد قواعد مستقرة، وإجراءات سريعة، وضمانات قانونية، وقدرة على تحويل الأرباح، ونظاماً مصرفياً فعالاً وبنية تحتية تساعد المشروع على الاستمرار. ومن دون معالجة هذه الملفات، قد تبقى الزيارات والاتفاقيات في إطار النوايا الحسنة من دون أن تتحول إلى استثمارات حقيقية. وعليه، فإن نجاح زيارة الزيدي إلى باريس وبرلين لن يقاس بعدد اللقاءات أو مذكرات التفاهات الموقعة، وإنما بما يتحول منها خلال السنوات المقبلة إلى استثمارات فعلية، ومصانع، ونقل للتكنولوجيا، وفرص عمل، وسلاسل إنتاج داخل العراق. والأهم أن تكون هذه المشاريع جزءاً من استراتيجية اقتصادية أوسع لا تقوم على جذب الأموال فقط، بل على بناء قدرة إنتاجية وطنية. فالعراق في هذه المرحلة لا ينبغي أن يبحث فقط عن شريك يشتري نفطه، بل عن رأس مال، ودعم سياسي دولي، وتكنولوجيا، وصناعة تساعد على تحويل ثروته وموقعه الجغرافي من موارد ومزايا كامنة إلى قوة اقتصادية مستدامة. وإذا نجحت بغداد في تحويل الانفتاح الأوروبي من إطار دبلوماسي إلى شركات إنتاجية طويلة الأمد، فإن فرنسا وألمانيا يمكن أن تكونا جزءاً مهماً من عملية إعادة بناء الاقتصاد العراقي على أساس أكثر تنوعاً واستدامة، ويصبح طريق التنمية وميناء الفاو ليس مجرد مشاريع بنية تحتية، بل مدخلاً إلى اقتصاد عراقي أكثر اتصالاً بالأسواق الإقليمية والأوروبية. وهنا تكمن القيمة الاستراتيجية للجولة: أن تتحول السياسة الخارجية إلى أداة لخدمة التنمية الداخلية، وأن يصبح الانفتاح على أوروبا جزءاً من سياسة تنويع الشركاء والأسواق. فكلما تعددت مصادر الاستثمار والتكنولوجيا والشركات، ازدادت قدرة العراق على حماية مصالحه الاقتصادية في بيئة إقليمية متقلبة، وتراجعت مخاطر الارتعاش إلى مسار اقتصادي واحد. كما أن بناء شركات أوروبية مستقرة يمكن أن يمنح القطاع الخاص العراقي فرصة للاندماج في سلاسل قيمة أوسع، بدلاً من بقائه محصوراً في نشاط تجاري محدود أو مرتبط بالإنفاق الحكومي.



الضرائب والرسوم وأثرها في القدرة المعيشية للمواطن العراقي



رياض جبار العبداني

عدالة ضريبية .. خدمات أفضل .. مجتمع أكثر استقراراً

المعادلة الأساسية

لا تكمن المشكلة في وجود الضرائب والرسوم، بل في كيفية فرضها وتوزيع عبئها ومدى تناسبها مع دخول المواطنين ومدى انعكاسها على تحسين نوعية الخدمات العامة.

جودة الخدمات
جودة الخدمات
خدمات أفضل
تعني قبولاً أكبر للضرائب
وثقة أعلى بالدولة.

حجم الضرائب والرسوم
حجم الضرائب والرسوم
جباية متعددة
أحياناً غير متناسبة
مع مستوى الدخل

قدرة المواطن
قدرة المواطن
دخول محدودة
وظائف قابلة
أعباء معيشية متزايدة



أبرز المؤشرات الاقتصادية في العراق



الفرق بين الضريبة والرسوم والغرامة



مبدأ العدالة الضريبية

يتحمل كل مواطن العبء الضريبي وفقاً لقدرة الدفع



الخدمات الأساسية: الجباية مقابل جودة الخدمة



الغرامات بين الردع والعبء المعيشي



مسار إصلاح النظام الضريبي



مقترحات تشريعية لمجلس النواب



الخلاصة

“إصلاح المالية العامة يبدأ من مكافحة الهدر، والفساد وتوسيع الاقتصاد، وليس من جيب المواطن!”

مواطن قوي .. اقتصاد مستقر .. عراق أفضل

الضرائب والرسوم وأثرها في القدرة المعيشية للمواطن العراقي

رياض جبار صالح العيداني

الإسبوعية

الدراسات
السياسية
والاقتصادية

٤

أتقدم إلى مجلس النواب الموقر بهذه المطالعة انطلاقاً من المسؤولية الدستورية والرقابية للمجلس، ومن ضرورة إعادة تقييم منظومة الضرائب والرسوم والغرامات التي يتحملها المواطن العراقي، لا من منطلق رفض مبدأ الضريبة أو الرسم، وإنما من منطلق اقتصادي واجتماعي أساسي يتمثل في ضرورة تحقيق التناسب بين القدرة المالية للمواطن من جهة، وحجم الالتزامات المالية المفروضة عليه ومستوى الخدمات العامة التي يحصل عليها من جهة أخرى. إن الدولة الحديثة تحتاج إلى الضرائب والرسوم لتمويل الإنفاق العام وتوفير الخدمات وتحقيق الاستقرار المالي، ولا يمكن لأي اقتصاد أن يستمر من دون موارد عامة مستدامة. إلا أن المشكلة لا تكمن في وجود الضرائب والرسوم بحد ذاتها، وإنما في كيفية فرضها وتوزيع أعبائها ومدى تناسبها مع دخول المواطنين وانعكاس الإيرادات المتحصلة منها على تحسين الخدمات العامة. وتبرز هنا الحاجة إلى مراجعة شاملة للسياسة المالية في العراق، ولا سيما أن المؤشرات الرسمية لوزارة التخطيط تكشف عن واقع اقتصادي لا يمكن تجاهله؛ فقد بلغ متوسط دخل الفرد الشهري ٢٠١,٣ ألف دينار، في حين بلغ متوسط إنفاق الفرد ٢٤٨,٦ ألف دينار، أي إن الإنفاق المتوسط يتجاوز الدخل بنحو ٤٧,٣ ألف دينار شهرياً، فيما بلغ معدل البطالة للبالغين من سن ١٥ سنة فأكثر ١٣,٥٪. وهذه الأرقام لا تعني بالضرورة أن كل مواطن يعيش تحت خط الفقر، لكنها تكشف ضيق القدرة المالية لشرائح واسعة وارتفاع الضغط المعيشي على الأسرة العراقية.

أولاً: المشكلة ليست في الضريبة وإنما في القدرة على تحملها

من المبادئ المستقرة في الاقتصاد العام أن العدالة الضريبية لا تعني فرض مبلغ موحد على الجميع، وإنما أن يتحمل المكلف العبء المالي وفقاً لقدرة الدفع. فمن غير المنطقي أن يعامل صاحب الدخل المرتفع أو النشاط التجاري المربح أو الأصول والاستثمارات الكبيرة بالمعاملة نفسها التي يعامل بها الموظف البسيط أو العامل محدود الدخل أو العاطل عن العمل. ويزداد الأمر خطورة عندما تفرض رسوم أو غرامات ثابتة لا تراعي مستوى الدخل. فالغرامة البالغة ٢٠٠ ألف دينار، على سبيل المثال، تعادل نحو ٩٩,٤٪ من متوسط دخل الفرد الشهري البالغ ٢٠١,٣ ألف دينار، وتزيد على ضعفي الإعانة الشهرية للرعاية البالغة ٧٥ ألف دينار، ومن هنا يبرز سؤال اقتصادي ورقابي أساسي: هل سبقت تحديد هذه المبالغ دراسة لأثرها في دخل المواطن وقدرته الشرائية ومستوى معيشتة؟

ثانياً: الرسوم لا ينبغي أن تتحول إلى مصدر

تحويل على حساب المواطن ينبغي التمييز بين الضريبة والرسم؛ فالضريبة مورد عام يدخل إلى الخزينة لتمويل النفقات العامة، بينما يرتبط الرسم في الأصل بخدمة أو إجراء محدد تقدمه الدولة. ومن ثم يحق للمواطن،

عندما يدفع رسماً مقابل خدمة معينة، أن يسأل عن مستوى الخدمة التي حصل عليها في المقابل. فعندما ترتفع رسوم الخدمات الحكومية والصحية والبلدية والمائية والكهربائية والإدارية من دون تحسن ملموس في سرعتها وجودتها وكفاءتها، يبدأ المواطن بالنظر إلى الرسم باعتباره عبئاً مالياً إضافياً لا مقابلاً لخدمة محسنة، الأمر الذي قد يضعف الثقة بالمؤسسات العامة.

ثالثاً: الكهرباء والماء والصحة

تستوجب الخدمات الأساسية مراجعة خاصة، وفي مقدمتها الكهرباء والماء والصحة. فالمواطن يتحمل مبالغ متعددة بصورة مباشرة أو غير مباشرة لقاء الكهرباء، في وقت تختلف فيه جودة التجهيز واستمراره من منطقة إلى أخرى. ولذلك لا يمكن تقييم الجبائية بمعزل عن جودة الخدمة؛ فإذا زادت التعرفة، ينبغي أن تكون هناك مؤشرات واضحة على تحسن التجهيز وتقليل الأعطال وتطوير الشبكات. وينطبق الأمر ذاته على المياه، ولا سيما في المناطق التي تعاني ضعف النوعية أو الملوحة، كما هو الحال في أجزاء من محافظة البصرة. أما القطاع الصحي، فإن فرض رسوم على الفحوصات والعلاجات والرقود وبعض الخدمات يحتاج إلى تقييم اجتماعي واقتصادي دقيق، لأن الصحة ليست خدمة كمالية، ولا ينبغي أن تتحول الرسوم إلى عائق أمام وصول محدودي الدخل إلى العلاج، بما في ذلك الرسوم المرتبطة بزيارة المرضى التي بلغت ٥٠٠٠ دينار في بعض الحالات.

رابعاً: الغرامات يجب أن تكون رادعة لا مدمرة

لا خلاف على ضرورة تطبيق قانون المرور وحماية حياة المواطنين، لكن هناك فرق بين الغرامة الرادعة والغرامة التي تفوق القدرة المالية للمواطن. فالهدف من الغرامة هو منع تكرار المخالفة وتحقيق الانضباط، لا تحويل المواطن إلى مصدر تمويل للخزينة. ومن ثم، لا يمكن الحل في إلغاء الغرامات، بل في اعتماد نظام متدرج يراعي نوع المخالفة وخطورتها وتكرارها، ويمكن أن يأخذ في بعض الحالات القدرة المالية للمخالف بنظر الاعتبار، مع الحفاظ على الوظيفة الردعية للقانون.

خامساً: إصلاح النظام الضريبي لا مجرد زيادة الجبائية

إن الإصلاح الحقيقي ينبغي أن يقوم على توسيع القاعدة الضريبية، ومكافحة التهرب والفساد، وإدخال الأنشطة غير الرسمية إلى النظام بصورة تدريجية وعادلة، وتحسين كفاءة التحصيل، ورقمنة الإدارة الضريبية، وتحقيق العدالة بين المكلفين، وتحميل الأنشطة ذات الأرباح العالية نصيباً عادلاً من الالتزامات. فمن الأسهل على الدولة أن تتجه إلى المواطن الموجود أمامها وتطلب منه المزيد، لكن الإدارة الاقتصادية الرشيدة تبحث أولاً عن الأموال المفقودة قبل البحث عن أموال جديدة في جيوب المواطنين.

سادساً: أخطر ما في السياسة المالية هو فقدان الثقة

إن تكرار زيادة الرسوم والغرامات وأجور الخدمات والاستقطاعات قد يؤدي إلى تشكل قناعة لدى شريحة من المواطنين بأن الدولة تبحث عن تعويض عجز الموازنة من جيوبهم، ولا سيما مع استمرار الحديث عن الفساد والهدر وسوء إدارة الموارد العامة. ولا يعني ذلك توجيه اتهام عام إلى مؤسسات الدولة أو موظفيها، إذ لا يجوز تحميل جهة محددة مسؤولية

الفساد من دون أدلة وإجراءات قانونية. لكن مجرد وجود هذا الاعتقاد لدى المواطنين يمثل مؤشراً خطيراً على أزمة الثقة المالية بين الدولة والمجتمع. فلا يمكن مطالبة المواطن بالالتزام الطوعي إذا لم يشعر بأن أمواله تدار بكفاءة وأنها تنعكس على حياته في صورة خدمات وتنمية وفرص عمل.

سابعاً: دراسة الأثر قبل فرض أي رسم أو ضريبة

ينبغي أن يعتمد مجلس النواب مبدأ تشريعياً واضحاً يقضي بعدم فرض ضريبة جديدة أو زيادة رسم أو أجور خدمة حكومية إلا بعد إعداد دراسة للأثر الاقتصادي والاجتماعي والمالي. ويجب أن تتناول هذه الدراسة متوسط دخل الفرد والأسرة، ومستوى التضخم والقدرة الشرائية، ونسب الفقر والبطالة، وتأثير القرار في محدودي الدخل والأسعار والنشاط الاقتصادي والاستثمار، وحجم الإيرادات المتوقعة وأوجه إنفاقها، ومؤشرات تحسن الخدمة، فضلاً عن إعفاءات أو شرائح مخفضة للفئات الهشة.

ثامناً: ربط الجبائية بجودة الخدمة

من الضروري إنشاء مؤشر وطني يقيس العلاقة بين الجبائية وجودة الخدمة، بحيث لا تقتصر عملية تقييم المؤسسات الحكومية على مقدار الإيرادات التي تحققها، فالإنجاز الحقيقي يتمثل في زيادة الإيرادات مع تحسين الخدمة وخفض الهدر ومكافحة الفساد ورفع كفاءة الإنفاق وتحقيق العدالة.

الطلب

بناءً على ما تقدم، نلتمس من مجلس النواب الموقر فتح ملف شامل لمراجعة الضرائب والرسوم والأجور والغرامات المفروضة على المواطنين، ومطالبة الحكومة بكشف تفصيلي يبين أنواعها وقيمتها والجهات التي تستوفيها وحجم الإيرادات المتحققة منها وأوجه إنفاقها. كما نلتمس إخضاع أي زيادة مستقبلية لدراسة مسبقة للأثر الاقتصادي والاجتماعي، ومراجعة رسوم الكهرباء والماء والصحة، وإعادة تقييم نظام الغرامات وفق مبدأ التناسب، وحماية محدودي الدخل والعاطلين والمستفيدين من برامج الحماية الاجتماعية، وتوجيه الحكومة إلى مكافحة التهرب والفساد والهدر وتوسيع الوعاء الضريبي قبل زيادة الأعباء على المواطنين.

الخلاصة

إن هذه المطالعة لا تطالب بإلغاء الضرائب أو الرسوم، ولا بإعفاء المواطن من واجبه تجاه الدولة، وإنما تطالب بأن تكون الجبائية متناسبة مع قدرته على الدفع، وعادلة بين فئات المجتمع، وأن تقابلها إدارة رشيدة للمال العام وخدمات تتناسب مع ما يدفعه المواطن. فالمواطن العراقي لا يمكن أن يكون الممول الدائم لعجز الدولة، ولا يجوز أن تصبح جيوبه الحل الأسهل كلما واجهت الموازنة مشكلة مالية. وفي المقابل، فإن الدولة التي تريد من مواطنيها الالتزام بدفع الضرائب والرسوم عليها أن تمنحهم الثقة بأن أموالهم تدار بكفاءة ونزاهة وتعود عليهم في صورة خدمات وفرص عمل وبنية تحتية وتنمية اقتصادية.

عرض كتاب

«الدولة والمجتمع في العراق الحديث»

منذ التأسيس وحتى غزو الكويت

الدولة والمجتمع
في العراق الحديث

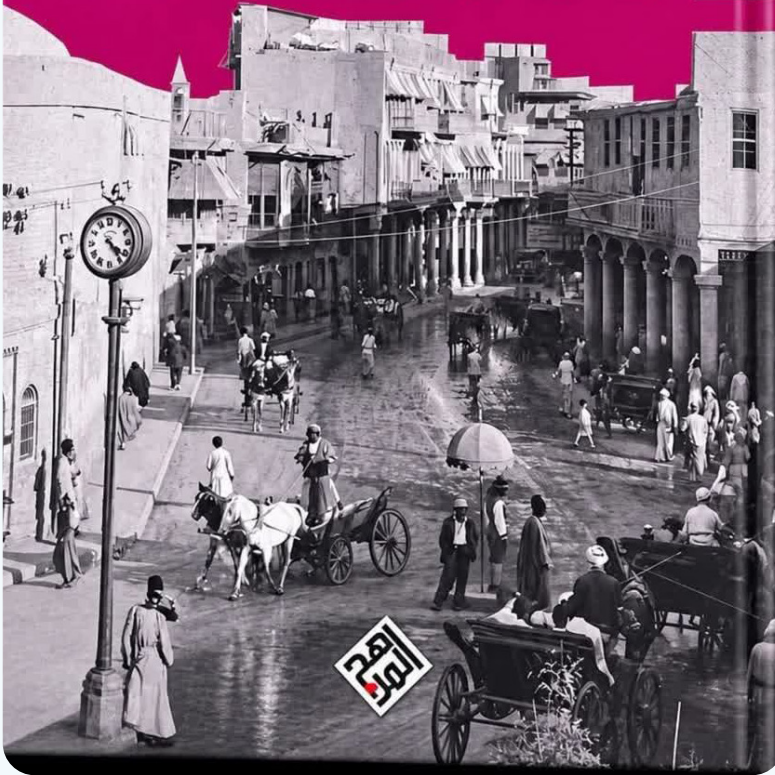
منذ التأسيس وحتى غزو الكويت

د. عدنان كوجر

ترجمة: ثابت عباس المفرجي

د. عدنان كوجر

ترجمة: ثابت عباس المفرجي



عَدَّ كتاب «الدولة والمجتمع في العراق الحديث: منذ التأسيس وحتى غزو الكويت» للدكتور عدنان كوجر، بترجمة ثابت عباس المفرجي، والصادر عن دار المهرج، من الدراسات الجديرة بالاهتمام لكل من يسعى إلى فهم البنية العميقة للدولة والمجتمع في العراق الحديث، بعيداً عن الاقتصار على السرد السياسي التقليدي للأحداث والانقلابات والحروب.

يتتبع الكتاب مسار التحولات التي شهدتها العراق منذ تأسيس الدولة الحديثة سنة ١٩٢١ وصولاً إلى أزمة غزو الكويت وتداعياتها في مطلع تسعينيات القرن العشرين، مركزاً بصورة خاصة على التفاعل بين الدولة والمجتمع والاقتصاد والبنية الزراعية. وتكمن أهميته في أنه لا يقرأ تاريخ العراق من زاوية تعاقب الحكومات والأنظمة فحسب، بل ينفذ إلى عوامل أكثر عمقاً، من بينها أنماط ملكية الأرض، ودور شيوخ العشائر وكبار الملاك، والإصلاح الزراعي، والتحولات التي أعقبت ثورة ١٩٥٨، وصعود حزب البعث، وتنامي عائدات النفط، واتساع حضور الدولة في الاقتصاد والمجتمع. ومن هذه الزاوية، يتيح الكتاب للقارئ

فهماً أكثر تركيباً لجذور كثير من الأزمات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي عرفها العراق، ويبين أن جانباً مهماً منها يرتبط بتحولات تاريخية ممتدة في بنية الدولة وعلاقاتها بالمجتمع.

كما تستحق ترجمة ثابت عباس المفرجي الإشادة والتقدير، لما تمثله من جهد معرفي مهم في نقل دراسة أكاديمية ذات مصطلحات تاريخية واجتماعية واقتصادية إلى القارئ العربي بلغة واضحة ورصينة، بما يوسع دائرة الاستفادة من هذا العمل ويقرّنه من الباحثين والمهتمين.

لذلك، فإن قراءة هذا الكتاب تُوصى بها بشدة للباحثين والصحفيين وطلبة العلوم السياسية والاقتصاد والتاريخ، ولكل من يرغب في فهم العراق بعمق أكبر؛ إذ يصعب فهم عراق اليوم من دون العودة إلى تاريخ تشكّل الدولة، وتحولات المجتمع، والعلاقة المعقدة التي نشأت بينهما طوال القرن العشرين.



مركز دراسات الشهيد الخامس



هو مؤسسة فكرية بحثية مستقلة رسالته ومحور جهوده ركزت على النهضة العلمية وتصنيف نظام قضايا العالم العربي والإسلامي ولاسيما الشرق الأوسط وتعزيز الحوار البناء بين الرأي والرأي الآخر.

يضم المركز ثلة من النخب الفكرية والعلمية في العالم العربي والإسلامي لتحقيق رسالته، كما يتكون المركز من أربع لجان علمية وهي:



اللجنة
السياسية
الأمنية



اللجنة
الثقافية
الاجتماعية



اللجنة
الاقتصادية



لجنة
الأدب
والفن

شَكَرًا وَتَقْدِيرًا

نتقدم بجزيل الشكر والتقدير

إلى جميع الكتاب والباحثين الكرام الذين أسهموا بمقالاتهم القيّمة وأفكارهم النيرة في العدد الأخير من الأسبوعية.





مركز دراسات الشهيد الخاوي

مركز دراسات الشهيد الخاوي

